



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الإسلامية
قسم: أصول الدين



الاستدلال من القرآن والحديث لمصطلحات علوم الحديث
- نماذج مختارة -

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في العلوم الاسلامية - تخصص الحديث وعلومه -

◆ إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد القادر شكيمة

◆ من إعداد الطالب:

مبروك سنوقة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يوسف عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	رئيسا
عبد القادر شكيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445هـ / 2023-2024م



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الإسلامية
قسم: أصول الدين



الاستدلال من القرآن والحديث لمصطلحات علوم الحديث
- نماذج مختارة -

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية - تخصص الحديث وعلومه -

♦ إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد القادر شكيمة

♦ إعداد الطالب:

مبروك سنوقة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يوسف عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	رئيسا
عبد القادر شكيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445هـ / 2023-2024م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله برّهما، إلى من بذل
الكثير، وقدّما ما لا يمكن أن يردّ، إليكما تلك الكلمات أُمّي وأبي
الغاليين، أهدي لكما هذا البحث؛ فقد كنتم خير داعم لي طوال

مسيرتي الدراسية

إلى من لهم علي حق الأخوة والبر: إخواني وأخواتي الأشقاء .
إلى الأصدقاء الأوفياء، الذين ما انفكوا يوماً عن تقديم العون والمساعدة
والدعم لي في أحلك الظروف .

إلى إخواني وأخواتي جميعاً رزقهم الله السعادة والعافية

إليكم أهدي هذا البحث والله وحده أسأل التوفيق والقبول

شكر وتقدير

إنني أشكر الله وافر الشكر على توفيقه لي واعانتني على إتمام رسالتي العلمية.
أبي الحبيب ووالدتي الغالية لا يمكنني أن أنسى دعمكما لي وما قدمتموه من
أجلي فلكم مني كل الحب، ومهما قلت في حقكما من كلمات الشكر فإنني لن
أمنحكما ما تستحقانه.

كما انني أقدم أسمى عبارات الشكر والعرفان بالجميل للمتميز الأستاذ الدكتور
عبد القادر شكيمة الذي تفضل بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، والذي
منحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة ما شكّل إضافة كبيرة
للعمل البحثي، حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنة التي استعنت بها في كامل
عملي البحثي، فأسأل الله العزيز أن يجازيه خير الجزاء
والشكر موصول لكل من ساهم ويسر نشر العلم وبثه خاصة أساتذة كلية العلوم
الإسلامية بجامعة حمة لخضر الوادي.

كما أشكر كل من ساهم في إعداد هذا البحث من قريب أو بعيد

الملخص

الحمد لله رب العالمين و والصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: في هذا البحث قمت بجمع جملة من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية تتضمن مصطلحات تتعلق بالحديث وعلومه ، واستنبطت من كل آية وحديث ما يدل على فائدة من مصطلحات البحث، مدعماً ما كتبت بشاهد ممن كتب قبلي إن وجد. لأجل هذا كتبت هذه الرسالة لأحاول قدر الإمكان جمع أكثر الأدلة التي تتضمن مصطلحات في الحديث وعلومه، وجعلت عنوان هذا البحث: الاستدلال من القرآن والحديث لمصطلحات علوم الحديث. ولتحقيق هذا استخدمت عدة مناهج علمية و وقسمت البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

تضمن البحث مقدمة تكلمت فيها عن عناصر البحث ثم ثلاثة مباحث عرفت في المبحث الأول بعض المصطلحات التي تتعلق بالبحث، وفي المبحثين الأخيرين جعلتها في العمل التطبيقي للاستدلال من القرآن والحديث ، وتوصلت لنتائج في خاتمة البحث منها: اشتغال الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية على أصول مصطلحات الحديث وعلومه وغيرها.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، السنة النبوية، مصطلح الحديث، يستدل.

Summary

Praise be to God, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon the Seal of the Prophets and Messengers, and upon all his family and companions, and those who follow them in righteousness until the Day of Judgment

As for what follows: In this research, I collected a number of Qur'anic verses and Prophetic hadiths that include terms related to the hadith and its sciences, and I deduced from each verse and hadith something that indicates the benefit of the research terms, supporting what I wrote with evidence from those who wrote before me, if there is one

For this reason, I wrote this letter to try as much as possible to collect as much evidence that includes terms in Hadith and its sciences, and I made the title of this research: Inference from the Qur'an and Hadith for terms of Hadith sciences. To achieve this, several scientific methods were used and the research was divided into an introduction, three sections, and a conclusion.

The research included an introduction in which I spoke about the elements of the research, then three sections. In the first section, I defined some of the terms that relate to the research, and in the last two sections, I put them into the applied work of inferring from the Qur'an and the Hadith, and I reached results at the conclusion of the research, including: Qur'anic verses and Prophetic hadiths include the origins of hadith terminology. And his sciences and others.

Keywords: The Holy Qur'an, the Sunnah of the Prophet, Hadith terminology, inference.

قائمة المختصرات

صفحة	ص
توفي	ت
ميلاد	م
هجري	هـ
تحقيق	تحق
طبعة	ط
لا طبعة	لا ط
لا ناشر	لا ن
لا توجد سنة النشر	لا س ن
انهى كلامه	اهـ

مقامت

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، خاتم الأنبياء و المرسلين وسيد ولد آدم ، بلغ الرسالة و أدى الأمانة وجاهد في الله حتى أتاه اليقين لا خير إلا دَلَّ الأُمة عليه ولا شر إلا حذرهما منه، صلى الله عليه وعلى آله ومن انتمى في الهدى إليه. أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن الكريم على نبيه وأمر الناس بتعلمه وتدبره فقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [مُحَمَّد: 24]، وأمر بطاعة نبيه واتباعه فقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: 132]، فلما كان التدبر في كتاب الله محصوراً على فهم معانيه و الاطلاع على دقة الفاظه ومعرفة مقاصد آياته وفققها، وكذلك اتباع النبي ﷺ موقوفاً باتباع سنته و العمل بها، وذلك بمعرفة أحاديثه وتمييزها عن غيرها من كلام الله وكلام البشر، ومعرفة ألفاظه ومقاصده وفقفه . ومن خلال هاتين الآيتين سارع الصحابة و التابعون عليهم من الله الرضوان بالعمل لتحقيق مقصد الآيتين، وكان ذلك بعقد حلق و مجالس لتدبر كتاب الله بتفسيره و تلاوته ، والحديث بشرحه وروايته وبيان فقحه ومقاصده، وجاء بعدهم أتباع التابعين وانطلق في عصرهم تدوين ما فهموا من كتاب الله وسنة رسوله وجمع ما شرح الصحابة و التابعون، وابتدأوا إفراد التصنيف في آليات ووسائل لفهم حديث رسول الله ﷺ وذلك بجمع آيات من القرآن وأحاديث من السنة واستنبطوا منها هذه الوسائل. وظهرت في عصرهم كتب ومصنفات اعتنت بجانب ذكر آلة الموصلة لفقه الكتاب والسنة وبيان مصطلحه وعلومه ودلالة ألفاظه، ولكي أوضح للقارئ الكريم حاولت الربط بين مصطلحات علوم الحديث وأدلتها التي استنبطت منها وأشرت إليها من القرآن الكريم وأحاديث سيد المرسلين فكان بحثي بعنوان:

الاستدلال من القرآن والحديث لمصطلحات علوم الحديث - نماذج مختارة -

أولاً: إشكالية البحث

يهتم البحث باستقراء سور القرآن العظيم و السنة النبوية للبحث عن مصطلحات تخص علوم الحديث تتضمنها هذه السور و الأحاديث، ودراسة كل دليل وحده مع ذكر ما يتضمنه من معلومات تخص البحث موجهاً ذلك بكيفية الاستدلال منه.

وحرصاً منا بجمع هذه الأدلة المتفرقة في البحث وعرضها مرتبة بذكر ما تتضمن من مصطلحات، صغت إشكالية للبحث تتمثل في الآتي:

هل هناك أدلة من القرآن أو السنة تتضمن مصطلحات في علوم الحديث؟

تتفرع عن الاشكالية المطروحة ما يلي:

كيف يمكن الاستدلال من القرآن و السنة لمصطلحات علوم الحديث؟

كيف نوجه المصطلح المراد البحث عنه من الدليل وربطه به؟

ثانياً: أهمية البحث وأهدافه

إن المتأمل في المصنفات التي تعني بمصطلح الحديث وعلومه يجد أنها تعني بالمسائل الحديثية دون ربطها مع أدلتها التفصيلية من القرآن أو السنة، لذلك تكمن أهمية هذا البحث في ما يلي:

(1) أن الموضوع يكتسي أهمية بالغة في كونه يتعلق بكتاب الله تعالى وسنة رسوله، لذلك حاز العلم الذي أبحث فيه الشرف بكونه يتعلق بهما.

(2) تبين جهة الدلالة لكل دليل طيلة غمار البحث، مما يزيد البحث سهولة في تناوله ووضوحاً في عباراته وبرهاناً لمسائله.

(3) بيان أن في الشرع قرآن وسنة ما يحفظهما من التحريف و الزيادة.

(4) جمع و دراسة نماذج من القرآن والسنة، والاستدلال منها لمصطلحات البحث.

(5) إثبات أن هناك أدلة من القرآن و السنة تتضمن مصطلح الحديث. والتأكيد على استمداد هذا العلم وفضله.

(6) ذكر مسالك المفسرين في تعاملهم مع الآيات المخصصة للدراسة، والشرح كذلك في

تعاملهم مع الأحاديث المراد دراستها، وكيف استنبطوا منها موضوع البحث.

(7) جمع الفوائد الحديثية المستنبطة من القرآن في مبحث واحد، والفوائد الحديثية المستنبطة من الحديث النبوي في مبحث آخر، وجمعها في رسالة قصد سهولة التعامل معها و التيسير على الباحثين للوصول إليها و الرجوع لها و الاستفادة منها.

(8) إضافة نوعية للتفسير وهي: استخراج مصطلحات تتعلق بالحديث النبوي من الآيات القرآنية، وتمكن للمفسر مواصلة البحث فيها و جمعها في كتاب مستقل.

ثالثاً: أسباب اختيار البحث

الدافع إلى اختيار هذا البحث أسباب ذاتية و أخرى موضوعية،

1. الأسباب الذاتية:

أ. شغف التعلم و التعمق في علم الحديث عموماً و مصطلحه خصوصاً، مما دفعني لخوض غمار البحث ، من خلال الاطلاع على المصنفات المتعلقة بالعلم، والاقتداء بهم في البحث والاستنباط.

ب. تعلقي بعلم مصطلح الحديث من خلال دراستي له في الجامعة طيلة الطورين: الليسانس و الماجستير.

ج. انضمام عملي مع من بحثوا في علم مصطلح واستخرجوا فوائده، وذلك لتسهيل الباحثين وطلاب الحديث كيفية الاستدلال لعلم مصطلح الحديث.

د. الاستزادة و تطوير التكوين وتكثيف الطلب لمعرفة فوائد الآيات و الأحاديث لما يُستدل بهما من مسائل تتعلق بعلم الحديث ومصطلحه.

2. الأسباب الموضوعية:

أ. والدافع الموضوعي الأول هو: إثراء المكتبة الإسلامية ببحث جديد في علم المصطلح بخطة جديدة ومنهجية جديدة.

ب. الدخول في علم القرآن وتفسيره واستنباط منه ما يتعلق ببحثي، وهذه خطوة لربط العلوم ببعضها وتكاملها.

ت. التعرف على مسالك علماء التفسير و ومن اعتنوا بعلم الشرح في كيفية الاستنباط

والاستدلال لمصطلحات البحث و توجيهها.

رابعاً: الدراسات السابقة

من سبقي في الكتابة لهذا الموضوع عموماً، يمكن أن نقسمه إلى قسمين.

✓ **الجانب النظري:** ما يتعلق بجزء كتبه في الجانب النظري وهو : علاقة القرآن بالسنة.

__ محددات العلاقة بين القرآن و السنة النبوية الصحيحة و القرآن الكريم – دراسة تقويمية

للباحث: سعيد مُجد علي بواعنة، جامعة اليرموك كلية الشريعة.

استهدف البحث دراسة المحددات التي تنظم علاقة السنة الصحيحة بالقرآن الكريم ، وقد

توصل الباحث إلى أن القرآن والسنة سواء من حيث المصدر بحسب المسألة و القضية.

✓ **الجانب التطبيقي:** ويمكن أيضاً أن نقسمه إلى قسمين.

• جانب القرآن الكريم:

__ الإشارات القرآنية للعلوم الحديثة - دراسة استقرائية تحليلية.

للدكتور: أحمد عبد الله عيد المخيال، الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة

الكويت .

وهو مقال نشر بتاريخ 2020/10/26 م، نشره مجلة كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية (المجلد 38_ العدد 6). جامعة قطر.

واستهدف البحث إلى رد أنواع علوم الحديث إلى دليلها الذي يقررها من كتاب الله

تعالى، وبيان التأصيل المنهجي عند المحدثين من القرآن الكريم.

• جانب الحديث النبوي:

__ أربعون حديثاً في علوم القرآن، يليه أربعون حديثاً في علوم الحديث، يليه أربعون

حديثاً في أصول الفقه.

للدكتور: مُجد عمر بازمول، الأستاذ بجامعة أم القرى مفوض الإفتاء في مكة المكرمة.

أخص في هذا الكتاب الجزء الثاني منه، وقد جمع أربعون حديثاً واستخرج منها فوائد في

علم الحديث، على شكل نقاط يسيرة.

وهذا ما اطلعت عليه ووجدت في حدود بحثي عن الدراسات السابقة.

وتتميز دراستي للأدلة عن ما ذكرت ما يلي:

■ تقسمي للبحث وترتيبه بأن جعلت جزءاً للتعريف وآخر للاستدلال من القرآن و جزء آخر للاستدلال من الحديث، مع الاجتهاد في بيان وجه الاستدلال مع ذكر كلام العلماء فيه.

■ وتميز بإضافة بعض الفوائد من الآيات و الأحاديث من درسوها قبلي، كأن زدت عليها فوائد من خلال كلام المفسر للآية و الشارح للحديث.

■ جمع المادة البحثية ذات الموضوع العام وما يتفرع عنه في مطلب واحد .

خامساً: خطة البحث

خطوت في إنجاز هذا البحث ما يلي:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحث تمهيدي، ومبحثان وخاتمة، وتفصيلها كالاتي:

عند عرض المقدمة: تم وضع العناصر المتعارف عليها بين أوساط الباحثين وفق منهجية البحث العلمي الأكاديمي.

أما في المبحث التمهيدي: فقد عرضت فيه مدخلاً تمهيدياً حول مصطلح الحديث عموماً وقد قسمته إلى أربع مطالب تناولت في المطلب الأول تعريف القرآن والسنة، وفي المطلب الثاني عرفت علم مصطلح الحديث، و في المطلب الثالث بينت نشأة علم مصطلح الحديث، وختمته بمطلب رابع تناول العلاقة بين القرآن والسنة.

أما المبحث الأول فقد تناولت فيه الاستدلال من القرآن الكريم لمصطلحات علوم الحديث وقسمته إلى أربعة مطالب، المطلب الأول، تناول الاستدلال لمصطلح خبر الواحد والتثبت فيه، والمطلب الثاني تناول الاستدلال لجبر الحديث الضعيف وتقويته، وفي المطلب الثالث تناولت الاستدلال على رد رواية المنافق و المبتدع، وختمت هذا المبحث بمطلب رابع تناول حجية السنة النبوية من القرآن الكريم.

ويأتي المبحث الثاني الذي تناول جانب الحديث النبوي والاستدلال منه لعلم الحديث ومصطلحه، وقسمته إلى أربعة مطالب، المطلب الأول تناول الاستدلال للتحمل والأداء،

و المطلب الثاني تناولت فيه الاستدلال على الرواية باللفظ و المعنى، و المطلب الثالث تناولت فيه الاستدلال للتثبت في الرواية و خبر الواحد، و ختمت هذا المبحث بمطلب رابع تناولت فيه مسائل متنوعة في علم مصطلح الحديث .

سادساً: منهج البحث

عند كتابتي لهذا البحث انتهجت منهجين أساسين طيلة البحث، وهما:

1. **المنهج الاستقرائي:** وذلك في البحث عن الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية، وكلام العلماء فيها للاستدلال لمصطلحات البحث .

2. **المنهج الوصفي:** اعتمدتُ هذا المنهج في بيان وجه الاستدلال من الآية و الحديث للمصطلح المراد البحث عنه.

سابعاً: منهجية البحث

1. **بالنسبة للآيات القرآنية:** اعتمدت في البحث عند الكتابة للآيات القرآنية على مصحف المدينة برواية حفص عن أبي عاصم، وطريقي في إخراج الآية هو: إحاطة الآية وتمييزها عن غيرها بين قوسين مثل هذا الشكل ﴿....﴾، وأذكرها عقبها اسم السورة متبوعة برقم الآية كهذا [اسم السورة: رقم الآية].

2. **بالنسبة للأحاديث النبوية:** فقد ميزتها بإشارتين هكذا: ".....".

قمت بتخريج كل الأحاديث الواردة في البحث، ومنهجي في هذا ما يلي:
— إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بهما عند التخريج، وأما إن كان في غيرهما من الجوامع و السنن و المسانيد فإني أتبعه بذكر حكم أئمة الحديث عليه على درجة صحته.

— وعند تخريجي للحديث: أذكر اسم الراوي الذي خرجه مع اسم مصنفه للمرة الأولى مع ذكر اسم الكتاب و الباب ورقم الحديث وأجعله بين قوسين و ذكر الجزء والصفحة مع جعلها بين قوسين.

3. **بالنسبة للأقوال وآثار الصحابة:** عمدت ألا أجعل النص المقتبس خالياً من أي قوس بعد ذكر صاحبه مباشرة مع الفصل بينهما بهذه : . وأجعل التهميش بعده مباشرة،

مع عزو كل قول إلى صاحبه، وإن كان ينقل بالمعنى فيني أضيف آخره: بتصرف.

4. بالنسبة للتوثيق و التهميش: عند توثيق معلومة لأول مرة فيني أذكر اسم الكتاب كاملاً، ثم اسم مؤلفه، ثم تحقيقه إن وجد ثم اسم الطبعة أو الناشر، ثم أذكر رقمها إن وجدت ثم سنة نشرها ، ثم أذكر جزء الكتاب و صفحته هكذا (../..)، وإذا كان بجزء واحد فهكذا (ص../..).

وفي حال الإحالة على مجلة فيني أذكر عنوان المقال أو البحث، ثم اسم البحث كاملاً، وجزء المجلة وعددها و سنة النشر، ومكان صدورها، ثم رقم الصفحة.

5. بالنسبة لتراجم الأعلام: منهجيتي في ترجمة الأعلام أن أذكر اسمه وكنيته ونسبته ، وذكر ما يشتهر به ثم ذكر مصنف من مصنفاته أو أكثر ثم سنة وفاته، وأختم بذكر المصدر الذي نقلت منه وإن كان أكثر زدت.

وإن كان على رابط في الأنترنت فيني أذكر اسم الموقع ثم أضع الرابط وتاريخ زيارته مع ذكر ساعة دخوله.

وإني قد عمدت في بحثي على أن أترجم لكل الأعلام المذكورين في البحث سوى الصحابة (عليهم السلام)، لاستفاضة شهرتهم وتحقيق عدالتهم.

6. بالنسبة للفهارس: قمت في نهاية البحث بإنشاء عدة فهارس ليسهل الوصول على ما كتبت في البحث وكانت عللاً النحو التالي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس البلدان.
- فهرس المصادر و المراجع.
- فهرس الموضوعات.

أهم المصادر و المراجع المعتمد عليها في البحث.

استعنت بمجموعة معتبرة من المصادر و المراجع لإنجاز هذا البحث ومن أهمها ما يلي:

❖ **كتب الحديث:** وقد استعنت بها في تخريج الأحاديث المراد البحث عنها.

○ _ الجامع الصحيح للإمام البخاري.

○ _ الجامع الصحيح للإمام مسلم.

○ _ كتب السنن و الموطأ.

○ _ مسند الإمام أحمد.

❖ **كتب علوم الحديث:** وهي الكتب الرئيسية في البحث التي استعنت بها.

○ _ مقدمة الإمام ابن الصلاح.

○ _ تدريب الراوي للسيوطي.

○ _ فتح المغيث للسخاوي.

○ _ قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي.

❖ **كتب التفسير:** وهي التي استعنت بها في جانب القرآن الكريم.

○ _ جامع البيان للإمام الطبري.

○ _ تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

○ _ التحرير و التنوير للطاهر ابن عاشور.

❖ **كتب التراجم:** وقد استعنت بها في التراجم للأعلام، ومن أهمها:

○ _ سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي.

○ _ تهذيب التهذيب وكذلك تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني.

○ _ كذلك الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر.

○ _ الطبقات الكبرى لابن سعد.

○ _ الأعلام لخير الدين الزركلي.

ثامناً: صعوبات البحث

لا شك أن لكل بحث صعوبات و عوائق تصادف الباحث في كتابته، وأبرز ما واجهني ما يلي:

_ بداية دخولي في البحث العلمي كبحوث رسمية مما يجعلني أبحث بصعوبة وكان ذلك في

كتابة خطة البحث وجمع المادة العلمية.

— شح المادة في جانب القرآن الكريم مما جعلني أجتهد في كثير من الآيات والاستدلال منها وبيان جهة الدلالة.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في اختيار الموضوع وأسأله أن أكون مصيباً في تناول معلوماته، وعرض مباحثه ومطالبه، وهذا مقصنا منه، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المبحث التمهيدي:

التعريف ببعض مصطلحات البحث

- ❖ المطلب الأول: تعريف القرآن والسنة.
- ❖ المطلب الثاني: تعريف علم مصطلح الحديث.
- ❖ المطلب الثالث: نشأة علم مصطلح الحديث.
- ❖ المطلب الرابع: العلاقة بين القرآن و السنة.

جعلت هذا المبحث تمهيداً للدخول في فحوى الموضوع، وعرفت فيه كلاً من القرآن والسنة، وكذا علم مصطلح الحديث ونشأته ومن صنف فيه، وختمت هذا المبحث بالعلاقة بين القرآن و السنة.

المطلب الأول: تعريف القرآن والسنة.

في هذا المطلب نستعرض التعريف اللغوي و الاصطلاحي للقرآن و السنة.
الفرع الأول: تعريف القرآن لغة و اصطلاحاً.

لغة: اختلف في تعريفه لغوياً بين أصحاب القواميس.

قيل: مصدره قرأ يقرأ بمعنى تلا.

وقيل: مصدره قرأ بمعنى جمع .

فيجمع بين القولين أن القرآن مقروء بمعنى متلو من التلاوة، ويمكن أن يقول إنه مقروء بمعنى مجموع، لأنه جمع ما في الصدور.

في المعجم الوسيط: (قَرَأَ) الْكِتَابَ قِرَاءَةً وَقَرَأْنَا وَالشَّيْءَ قَرَأً وَقَرَأْنَا جَمْعَهُ وَضَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ.⁽¹⁾

وفي تاج العروس: قَرَأَ (الشَّيْءَ: جَمَعَهُ وَضَمَّهُ) أَي ضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، وَقَرَأْتُ الشَّيْءَ قُرْآنًا: جَمَعْتُهُ وَضَمَمْتُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَا قَرَأْتُ هَذِهِ النَّاقَةَ سَلًا قَطُّ وَمَا قَرَأْتُ جَنِينًا قَطُّ، أَي لَمْ تَضُمَّ رَحْمُهَا عَلَى وَلَدٍ، قَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ:

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بَكْرٍ هِجَانِ اللَّوْنِ لَنْ تَقْرَأَ جَنِينًا⁽²⁾

(1) المعجم الوسيط. مجموعة من المؤلفين، دار الدعوة، لا ط، د س ن، (722/2).

(2) تاج العروس، مُجَدِّدُ بْنُ مُجَدِّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْحُسَيْنِيِّ الزَّيْدِيُّ، دار الهداية، لا ط، 1431 هـ. (730/1).

ويقول الشيخ محمد دراز⁽¹⁾: القرآن هو من أسماء كتاب الله الكريم وأشهرها ، فأصل الكلمة على وزن فُعْلان بالضم، يقول الدكتور محمد بن عبد الله دراز القرآن في الأصل مصدر على وزن فُعْلان بالضم، كالغفران والشكران والتكلمان. تقول: قرأته قرءًا وقرءةً وقرآنًا بمعنى واحد، أي تلوته تلاوة، وقد جاء استعمال القرآن بهذا المعنى المصدري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 17-18] أي قراءته، ثم صار علمًا شخصيًا لذلك الكتاب الكريم. وهذا هو الاستعمال الأغلب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]. ويسمى -أيضًا- الكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿الْم . ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1-2].⁽²⁾

اصطلاحاً : أما التعريف المختار للقرآن الكريم من بين مجموعة التعاريف هو كلام الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام بلسان عربي مبين، نقل بالتواتر كتب في الصحف متعبد بتلاوته بدأ بالفاتحة وختم بالناس.

قال د. مساعد الطيار⁽³⁾: هو كلام الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، المتعبد بتلاوته، المعجز بأقصر سورة.

شرح التعريف:

(كلام الله): عموم يشمل جميع كلامه سبحانه، فيدخل فيه كلامه للملائكة، ولغيرهم.

(1) هو محمد بن عبد الله دراز: فقيه متأدب مصري أزهري. كان من هيئة كبار العلماء بالأزهر، له كتب منها : دراسة تمهيدية لتاريخ الإسلام، توفي: 1377هـ/1958م. ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط5، 2002م، لا س ن، (246/2).

(2) النبأ العظيم. عبد الله بن محمد دراز ، دار القلم للنشر والتوزيع، لاط، 2005م ، (ص41).

(3) هو د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ولد 1965م بالرياض، أستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض، من مؤلفاته: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر وغيره، ينظر:

<https://web.archive.org/web/20230607093951/https://audio.islamweb.net/audio/index.php?page=lecview&sid=1538> تاريخ الزيارة: 2024/5/16م، على

الساعة 10:45.

وخرج بـ (المنزل) ما لم يُنزل من كلامه لأهل السماء، ويدخل فيه كلامه المنزل على عموم أنبيائه. وخرج بقوله: (على نبيه مُحَمَّد ﷺ) ما نزل على غيره من الأنبياء، ويدخل فيه ما نزل عليه من كلام الله كالحديث القدسي. وخرج بقوله: (المتعبد بتلاوته، المعجز بأقصر سورة) الحديث القدسي، وغيره من الكلام المنزل على مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سوى القرآن.⁽¹⁾

الفرع الثاني : تعريف السنة لغة واصطلاحاً.

1. لغة: وهي مأخوذة من السنن، أي الطريق والقصد⁽²⁾.

وهي تحمل معاني متعددة من أهمها:

– الطريقة و السيرة : حميدة كانت أو مذمومة.⁽³⁾

ومنه قوله ﷺ (مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ).⁽⁴⁾

– العادة المتبعة⁽⁵⁾: ومنه قوله تعالى ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى

وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: 55].

2. اصطلاحاً: ما أثيرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة

أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها، وهي بهذا ترادف الحديث عند بعضهم.⁽⁶⁾

⁽¹⁾ المحرر في علوم القرآن. د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد

الإمام الشاطبي، ط2، 2008 م، (ص22).

⁽²⁾ لسان العرب ، مُحَمَّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ، دار

صادر بيروت، ط3، 1414 هـ. (266/13).

⁽³⁾ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية

بيروت. لا ط، د س ن، (292/1).

⁽⁴⁾ أخرجه مسلم الحجاج النيسابوري في صحيحه، كتاب الزكاة. باب : بَابُ الْحُثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ نَمْرَةٍ،

أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ، تحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي

الخليبي (وَصَوَّرَهَا: دار إحياء التراث العربي) ، لا ط، د س ن، (704/2).

⁽⁵⁾ لسان العرب، لابن منظور (225/13).

⁽⁶⁾ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى السباعي، طبعة المكتب الإسلامي، ط3، 1982 م

المطلب الثاني : تعريف علم مصطلح الحديث .

في هذا المطلب سأتكلم عن التعريف العام لمصطلح الحديث من جهتي اللغة و الاصطلاح و باعتباره مركباً إضافياً.

الفرع الأول : تعريف علم مصطلح الحديث لغة واصطلاحاً.

أولاً: العلم .

لغة: قال ابن فارس ⁽¹⁾ : الْعَيْنُ وَاللَّامُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى أَثَرٍ بِالشَّيْءِ يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ الْعَلَامَةِ، وَالْعَلَمُ: الرَّايَةُ، وَالْجَمْعُ أَعْلَامٌ. وَالْعَلَمُ: الْجَبَلُ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ مَعْلَمًا: خِلَافُ الْمَجْهَلِ. ⁽²⁾

اصطلاحاً: عرفه الجرجاني ⁽³⁾ بأنه هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع. ⁽⁴⁾

ثانياً: المصطلح.

لغة: مصدر اصْطَلَحَ واتفاق طَائِفَةٌ عَلَى شَيْءٍ مَخْصُوصٍ وَلِكُلِّ عِلْمٍ اصطلاحاته. ⁽⁵⁾
اصطلاحاً: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول. ⁽⁶⁾
ثالثاً: الحديث.

لغة: قال ابن فارس: الْحَاءُ وَالذَّالُّ وَالثَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ، وَالْحَدِيثُ

،(47/1).

⁽¹⁾ هو أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، من أئمة اللغة والأدب، قرأ عليه البديع الهمداني، أقام مدة في همدان، من تصانيفه (مقاييس اللغة)، توفي ببلدة الري سنة 395هـ. ينظر: الأعلام، للزركلي، (193/1).

⁽²⁾ مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لا ط، 1979م، (109/4).

⁽³⁾ هو علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي القاضي الجرجاني، عالم موسوعي وأديب ناقد من أعلام القرن الرابع للهجرة، من مؤلفاته: التعريفات، توفي : 816هـ، ينظر: الأعلام، للزركلي، (7/5).

⁽⁴⁾ التعريفات. لعللي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني تحقق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م، (ص155).

⁽⁵⁾ المعجم الوسيط، (520/1).

⁽⁶⁾ التعريفات، للجرجاني، (ص28).

مِنْ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ يَحْدُثُ مِنْهُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ⁽¹⁾.

اصطلاحاً : هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ويدخل في أفعاله تقريره وهو عدم إنكاره لأمر رآه أو بلغه عمن يكون منقاداً للشرع وأما ما يتعلق به عليه الصلاة والسلام من الأحوال فإن كانت اختيارية فهي داخلية في الأفعال وإن كانت غير اختيارية كالحلية لم تدخل فيه إذ لا يتعلق بها حكم يتعلق بنا وهذا التعريف هو المشهور عند علماء أصول الفقه وهو الموافق لفنهم⁽²⁾.

الفرع الثاني: تعريف علم مصطلح الحديث باعتباره مركب إضافي.

عرفه د. محمود الطحان⁽³⁾: بأنه علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن، ومن حيث القبول والرد.⁽⁴⁾

وعرفه الطاهر الجزائري⁽⁵⁾: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وكيفيّة التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك.⁽⁶⁾

(1) مقاييس اللغة، (2/ 36).

(2) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح)، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط1، 1995م (1/ 1).

(3) هو الدكتور أبو حفص محمود بن أحمد الطحان الحلبي النعيمي، ويرجع نسبه إلى آل البيت، محدث فقيه، من مؤلفاته: تيسير مصلح الحديث، أصول تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، توفي: 2002/2/24م بسوريا، ينظر: موقع رابطة العلماء السوريين (<https://islamsyria.com/ar>)، تاريخ الزيارة: 2024/5/16م، على الساعة 22:37.

(4) تيسير مصطلح الحديث، لمحمود طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط10، 2004م، (ص17).

(5) هو طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، بحاث من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره، كان كلفا باقتناء المخطوطات والبحث عنها، فساعد على إنشاء (دار الكتب الظاهرية) في دمشق، من مصنفاته: توجيه النظر في مصطلح الأهل الأثر، وله الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية، توفي بدمشق 1393هـ/1973م. ينظر: الأعلام للزركلي، (3/ 221).

(6) توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري، (1/ 792).

المطلب الثالث: نشأة علم مصطلح الحديث وبيان المصنفات التي أفردت بالتصنيف فيه.

سأتكلم في هذا المطلب على نشأة علم المصطلح وانطلاقته الأولى ومن بدأ الكتابة فيه ومن صنّف ، مع عدّ جملة من المؤلفات التي أفردت بالتصنيف فيه، وسيكون مطلباً كافياً بمعرفة موجزٍ عن مصطلح الحديث مختصراً ذلك في فرعين كما سيأتي.

الفرع الأول : نشأة علم مصطلح الحديث ونبذة عنه ومن أول من كتب فيه.

(لا شك أن الأساس الأول للرواية والركن الأقوى لعلم الرواية ونقل الأخبار عن رسول الله ﷺ وغيره من البشر، موجودة في القرآن الكريم و السنة النبوية المشرفة، وقد تعددت ذلك في كثيرٍ من النصوص في القرآن و السنة، فقد جاء في القرآن قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6].

ومن السنة المشرفة ما روى الترمذي⁽¹⁾ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَلَمَّعَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ" وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»⁽²⁾، وفي رواية: "فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ

(1) هو مُجَدُّ بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى، الحافظ، العلم، الإمام، البارِع، ابن عيسى السلمي، الترمذي الضرير، حدث: إسحاق ابن راهويه و قتيبة بن سعيد، حدث عنه: أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي، من مؤلفاته: الجامع و الشمائل، توفي 279هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين ذهبی، تحق: مجموعة من المؤلفين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، (270/13)، والأعلام للزركلي، (322/6).

(2) رواه الترمذي في سننه، أبواب العلم، باب: مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ (رقم: 2657)، تحق: أحمد مُجَدُّ شاكر و مُجَدُّ فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر . ط2، 1975م. (34/5). وصححه الألباني في صحيح الترغيب و التهيب (رقم: 89)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م، (147/1).

إلى مَنْ هو أَفْقَهُ منه، ورُبَّ حاملٍ فقهٍ ليس بفقيهٍ" (1).

ففي هذين النصين مبدأ التثبت في قبول الأخبار، وضبطها والانتباه لها ووعيتها وكذلك نقلها للآخرين كما أخذت دون زيادة ولا نقصان.

وامتثالاً لأمر الله ورسوله ﷺ فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، فمن هنا بدأ وظهر موضوع الإسناد وقيمتها في قبول الأخبار أو ردّها، فعن ابن سيرين (2): "قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سئموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم" (3)، وبناءً على أنّ الخبر لا يقبل إلا بعد الاطلاع على إسناده، فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قلة؛ لقلة الرواة المجروحين في بداية انتشار الحديث وقبل ظهور الفتن.

(1) رواه الترمذي، وقال عنه حسن، ورواه أبي داود في سننه، عن زيد بن ثابت كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم عن زيد بن ثابت، (رقم: 3660)، تحق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م، (ج/501). ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب أبواب السنة، باب: من بلغ علماً (رقم: 231)، تحق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م، (1/157). وصححه الألباني في صحيح الترغيب و الترهيب (رقم: 90).

(2) هو محمد بن سيرين البصري، إمام زمانه في علوم الدين بالبصرة، تابعي. من أشرف الكتاب، استكتبه أنس بن مالك وروى عنه وعن زيد بن ثابت، روى عنه قتادة بن دعامة و أيوب السخيتاني ينسب له كتاب (تعبير الرؤيا)، ولد بالبصرة 33هـ وتوفي بها سنة 110هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، (4/606). والأعلام للزركلي (6/154).

(3) صحيح مسلم، المقدمة، (1/15).

فبعد مرور السنين و توسع العلماء في هذه العلوم صارت تكتب وتُسجَّل، مدونة مع علومٍ أخرى، كعلم الأصول والفقه وعلم الحديث، مثل: كتاب "الرسالة"، وكتاب "الأم"؛ للإمام الشافعي⁽¹⁾.

ولما نضجت هذه العلوم وتطورت، واستقرَّ الاصطلاح، واستقلَّ كلُّ فردٍ عن غيره - وذلك في القرن الرابع الهجري - أفرد علماء الحديث علم المصطلح في كتاب مُستقل، وكان من أول مَنْ أفردَه بالتصنيف القاضي أبو مُحمَّد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامهرُمزي⁽²⁾ في كتابه: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".

و استقرَّ هذا العلم بوضع شروط خمسة لقبول الحديث، وهي ستة شروط:

1- اتصال السند (الإسناد).

2- عدالة الرواة.

3- ضبط الرواة.

4- عدم الشذوذ.

5- عدم العلة.⁽³⁾

الفرع الثاني: المؤلفات التي أُفردت بالتصنيف فيه.

بعدما تكلمتُ بموجز عن علم مصطلح الحديث ونشأته وبيان أول من صنّف فيه

(1) هو أبو عبد الله مُحمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، ينسب إلى شافه لذلك يقال له الشافعي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، من مؤلفاته: الرسالة و الأم، توفي: 204هـ، ينظر: طبقات الشافعيين، لأبي الفداء ابن كثير، تحقق: د أحمد عمر هاشم، د مُحمَّد زينهم مُحمَّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، لا ط، 1993م، (ص2)، والأعلام للزركلي، (26/6).

(2) هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزيّ الفارسيّ، أبو مُحمَّد: محدث العجم في زمانه، أول سماعه بفارس سنة 290هـ، من مصنفاته: المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي. توفي 360هـ، ينظر الأعلام للزركلي، (194/2).

(3) شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر بن مُحمَّد، زين الدين المعروف بابن العيني الحنفي، تحقق: د. شادي بن مُحمَّد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، لا ط. 2011م، (ص88).

كعلم مستقل، سأعدهُ - بإذن الله - في هذا الفرع أشهر كتب علم المصطلح تدريجياً بدءاً من أول من صنّف فيه .

وسأختصر في هذا الفرع عن ذكر طبعة واحدة لكل كتاب، هذا من قبيل تفادي الطول و الحشو .

1- المَحَدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي:

للقاضي أبو مُحمَّد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزِي المِتَوَفَّى سنة 360 هـ، لكنّه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن مَنْ يفتتح التصنيف في أي فن أو علم غالباً. وهو كتاب مطبوع حققه: د. مُحمَّد عجاج الخطيب دار النشر: دار الفكر - بيروت .

الطبعة: الثالثة، 1983 م . عدد صفحاته: 624.

2- معرفة علوم الحديث:

لأبي عبدالله مُحمَّد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، المِتَوَفَّى سنة 405 هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب⁽¹⁾. حققه: السيد معظم حسين.

دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت .

الطبعة: الثانية، 1997 م. عدد صفحاته: 621.

4- الكفاية في علم الرواية:

لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المشهور، المِتَوَفَّى سنة 463 هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويُعدُّ من أَجَلِّ مصادر هذا العلم.

حققه: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني.

⁽¹⁾ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، أبو قتيبة نظر مُحمَّد الفارياي، دار طيبة، لا ط، لا س ن. (44/1).

دار النشر: المكتبة العلمية _ المدينة المنورة_، 2010م
عدد صفحاته: 437.

5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:

للخطيب البغدادي أيضاً، وهو كتابٌ يبحث في آداب الرواية، كما هو واضحٌ من تسميته، وهو فريد في بابه، قيّم في أبحاثه ومحتوياته، وقَلَّ فنٌّ من فنون علم الحديث إلاّ وصنف الخطيب فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نُقْطَة: وله مصنفات في علوم الحديث لم يسبق إلى مثلها ولا شبهة عند كل لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال علي أبي بكر الخطيب.⁽¹⁾
تحقيق: دكتور محمود الطحان.

دار النشر: مكتبة المعارف _ الرياض _، 1983م.
عدد أجزاءه: جزئين.

6- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:

للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة 544 هـ، وهو كتابٌ غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلّق بكيفية التحمُّل والأداء وما يتفرع عنها، حسن التنسيق والترتيب.
تحقيق: السيد أحمد صقر.

دار النشر: دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس.
الطبعة الأولى: 1970.

عدد صفحاته: 250.

7- ما لا يسع المحدث جهله:

لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميائني المتوفى سنة 580 هـ.

⁽¹⁾ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، مُجَّد بن عبد ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، ط1، 1988م، (ص154).

حققه: صبحي السامرائي.

دار النشر: شركة الطبع و النشر الأهلية _ بغداد _ . 1967م.

عدد صفحاته : 12

8- علوم الحديث:

لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُورِي المشهور بابن الصلاح، المِتَوَفَّى سنة 643 هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ"مقدمة ابن الصلاح"، وهو مِنْ أجود الكتب في المصطلح، جمع فيه مؤلفه ما تفرَّق في غيره من كتب الخطيب وَمِنْ تَقَدَّمَهُ، فكان كتابًا حافلًا بالفوائد، لكنَّه لم يُرتب على الوضع المناسب؛ لأنَّه أملاه شيئًا فشيئًا، وهو مع هذا عمدة مَنْ جاء بعده من العلماء، واعتنى به العلماء من بعده فمنهم من اختصره ومنهم من نظمه و منهم من استخرج نكته و وفوائده ومنهم من انتقده .

تحقيق: نور الدين عتر.

دار النشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1986.

عدد صفحاته: 408.

9- التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير النذير ﷺ:

للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المِتَوَفَّى سنة 676 هـ، وكتابه هذا اختصار لكتاب "علوم الحديث"؛ لابن الصلاح، وهو كتاب جيد، لكنَّه مغلق العبارة أحيانًا. تقديم وتحقيق وتعليق: مُجَدَّ عثمان الخشت.

دار النشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

الطبعة الأولى: 1985م.

عدد صفحاته: 132.

10- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المِتَوَفَّى سنة 911 هـ، وهو شرح لكتاب "تقريب النواوي"، كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشيء الكثير.

تحقيق: أبو قتيبة نظر مُجَّد الفاريابي.

دار النشر: دار طيبة، 2006م.

عدد الأجزاء: 2.

11- ألفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث:

لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المَتَوَفَّى سنة 806 هـ، ومشهورة باسم "ألفيَّة العراقي"، نظم فيها "علوم الحديث"؛ لابن الصلاح، وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد، وعليها شروحٌ متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

تحقيق و دراسة: العربي الدائر الفرياطي، قدم له وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير.

دار النشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.
الطبعة الثانية: 2008م.

عدد أبياتها 1002 بيت جمعت في جزء واحد.

12- فتح المغيٲ في شرح ألفية الحديث:

لمحمد بن عبدالرحمن السَّخَّاوي، المَتَوَفَّى سنة 902 هـ، وهو شرح على ألفية العراقي، وهو من أَوْفَى شروح الألفية وأجودها.

تحقيق: علي حسين علي.

دار النشر: مكتبة السنة، مصر.

الطبعة الأولى: 2003م.

عدد الأجزاء : 4.

13- نُجْبَةُ الْفِكْرِ في مصطلح أهل الأثر:

للحافظ ابن حجر العسقلاني المَتَوَفَّى سنة 852 هـ، وهو جزءٌ صغيرٌ مختصر جدًّا، لكنَّه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيبًا، ابتكر فيه مؤلفه طريقةً في الترتيب والتقسيم لم يُسَبَق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه: "نُزْهَةُ النَّظَر" كما شرحه غيره.

تحقيق: د. عبد المحسن القاسم.

دار النشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة.

الطبعة الأولى: 2019م.

عدد الصفحات: 42.

14- المنظومة البيقونية:

لناظمها عمر بن محمد البيقوني، المتوفى سنة 1080 هـ، وهي من المنظومات المختصرة؛ بها أربع و ثلاثين، وتعد من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة.

دار النشر: المغني للنشر و التوزيع.

الطبعة الأولى: 1999م.

عدد الصفحات: 12.

15- قواعد التحديث:

لمحمد جمال الدين القاسمي، المتوفى سنة 1332 هـ، وهو كتاب مُحَرَّر مفيد.

دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

عدد الصفحات: 415.

المطلب الثالث: العلاقة بين القرآن و السنة.

كما سبق وإن عرفت القرآن و السنة تعريفاً مفصلاً، ففي هذا المطلب - إن شاء الله - سأبيّن العلاقة بينهما من أن مصدرهما واحدٌ و كذلك تضمنيهما للأحكام و أن كلّ واحدٌ منهما مكملٌ للآخر.

الفرع الأول: من جهة مصدرهما.

لا شك أن الله سبحانه و تعالى قد أنزل القرآن على نبيه والسنة كذلك، وقد تضافرت الأدلة على ذلك من القرآن والسنة فمنها ما يلي :

1. الآية: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9].

يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور⁽¹⁾ في تفسير لهذه الآية : وهذا من التحدي ليكون هذا الكلام كالدليل على أن القرآن منزل من عند الله آية على صدق الرسول ﷺ لأنه لو كان من قول البشر أو لم يكن آية لتطرت إليه الزيادة والنقصان ولاشتمال على الاختلاف⁽²⁾.

2. الآية: ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [الزمر: 1] .

قال البغوي⁽³⁾: من الله العزيز الحكيم، أي تنزيل الكتاب من الله لا من غيره⁽⁴⁾.

(1) هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور: نقيب أشراف تونس وكبير علمائها، في عهد الباي محمد الصادق (باشا)، ولي القضاء 1267هـ، والفتيا 1277هـ، من مصنفاته، التحرير و التنوير وهو كتاب تفسير، توفي بتونس 1284هـ، ينظر: الأعلام للزركلي، (6/173).

(2) التحرير و التنوير. لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر تونس، لا ط، 1984م، (22/14).

(3) هو الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، أو ابن الفراء، أبو محمد، ويلقب بمحيي السنة، البغوي، فقيه محدث مفسر، تفقه على شيخ الشافعية القاضي حسين بن محمد المروزي، سمع منه: وأبي الحسن علي بن يوسف الجوني، له تصانيف منها: كتاب التفسير معالم التنزيل، وشرح السنة. توفي 510هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، (19/442). والأعلام للزركلي (2/259).

(4) معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحق: عبد الرزاق المهدي، الناشر : دار إحياء التراث العربي، ط1، 1999م، (79/4).

3.. وكذلك الدليل على أنَّ القرآن كتاب الله وأنه من عنده: الإخبارُ بالغيبيات وهي لا يعلمها إلا الله تعالى و كذلك ما يعلمها الرسل بوحى من الله، قال تعالى : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا . إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن: 26-27]

4. الآية: ﴿وَإِذْ نُنَزِّلُ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: 34].

قال ابن كثير⁽¹⁾ رحمه الله: واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة أي واعملن بما ينزل الله تبارك وتعالى على رسوله ﷺ في بيوتكن من الكتاب والسنة⁽²⁾.

1. الآية: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 4].
قال السيوطي⁽³⁾ رحمه الله: الوحي وحيان: وحي أمرنا بكتابته، وتعبدنا بتلاوته، وهو القرآن الكريم. ووحي لم نؤمر بكتابته، ولم نتعبد بتلاوته وهو السنة⁽⁴⁾.
الفرع الثاني: علاقتهما من جهة تضمينهما للأحكام التشريعية.

بعدما أوردت بعض الأدلة التي تبرهن أن مصدرى القرآن و السنة من عند الله تعالى ، سأبين إن شاء الله تعالى أن كليهما يتضمنان أحكاماً شرعية.

(1) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين: حافظ مؤرخ فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، له تصانيف كثيرة، منها: البداية و النهاية و الموقظة. توفي 774هـ. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، ط2، 1972م، (445/1)، والأعلام للزركلي، (320/1).

(2) تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقق: محمد حسين شمس الدين، ادار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، ط1، 1998م، (370/6).

(3) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيرى السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة، منها: الإتقان في علوم القرآن، والأشباه و النظائر وغيرها الكثير، توفي 911هـ، ينظر: الأعلام للزركلي، (301/3).

(4) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ل محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر بيروت لبنان، 1995م، (37/8).

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي لتضمنه لأكثر الأحكام التي أنزلها الله تعالى كالتوحيد والإيمان والحلال والحرام، وكذلك السنة فإنها تضمنت أحكاماً تشريعية مستقلة عن القرآن الكريم كتنقييد بعض الأحكام المطلقة و تفصيل المجملة وغيرها، ولعلي أذكر مثلاً واحد بين هذا .

فمثلاً: جاء أمر الله في القرآن قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: 43]، فالزكاة في الآية مجملة ولم يُبين القرآن التفصيل فيها، ففصلتها السنة كما يلي:

1. في زكاة الثمار: روى البخاري في صحيحه عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما : عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا، الْعُشْرُ، وَمَا سَقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ" قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوَقِّتْ فِي الْأَوَّلِ، يَعْنِي حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ. وَبَيَّنَّ فِي هَذَا وَوَقَّتْ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَالْمُقَسَّرُ يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ، كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ بِلَالٌ: قَدْ صَلَّى، فَأَخَذَ يَقُولُ بِلَالٍ، وَتَرَكَ قَوْلُ الْفَضْلِ⁽¹⁾.

2. وزكاة الماشية: عن أنسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ، لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ، الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ: فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا، مِنَ الْغَنَمِ، مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مُحَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ

(1) أخرجه البخاري، في كتاب: الزكاة، باب: بَابُ الْعُشْرِ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي وَلَمْ يَرِ عُمُرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْعَسَلِ شَيْئًا (رقم: 1483)، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببلاط مصر، 1894هـ، ثم صَوَّرَهَا بعنايته: د. مُجَدَّ زهير الناصر، ط1، 2001م ، لدى دار طوق النجاة - بيروت، (126/2).

سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَغْنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بَنْتَا لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتٌ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ: فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا⁽¹⁾.

وغيرها من الأمثلة، فمن هنا يتبين لنا أن كليهما يتضمن للأحكام التشريعية فمنها ما تضمنته القرآن و السنة معاً، ومنها ما انفرد به القرآن ومنها ما انفردت به السنة المطهرة.

الفرع الثالث: مراجعة تكاملهما.

لا شك أنَّ السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فإذن هي صنوان مع المصدر الأول القرآن الكريم.

فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية ولا يمكن فهم الأول إلا بالثاني و العكس.

ففي القرآن جاء بصريح الأمر بطاعة الرسول ﷺ واتباعه وقرنت طاعته بطاعة الله تعالى، ومنه قوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: 32]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]، وقوله تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: 92].

(1) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب: زكاة الغنم، (رقم: 1454)، (118/2).

__ فالمصدران القرآن والسنة يجب التسليم لهما و الأخذ بتعاليمهما مع اعتقاد حقيتهما .
وكذلك السنّة مبيّنة للقرآن الكريم مفسّرة له، مفصلة لمجمله مقيدة لمطلقه - كما سبق - ،
ويتبين هذا في أوقات الصلاة و شروطها و أركانها و واجباتها، والزكاة ونصابها و أصنافها
وغير ذلك.

__ وكذلك تكمل العلاقة بينهما في أن السنّة مؤكدة لبعض أحكام القرآن مثبتة له،
ويكمن هذا في بعض مسائل الإسلام و الإيمان و التوحيد ونبذ الشرك وهجره ويدلّ على
هذا حديث جبريل الطويل المشهور الذي رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال:
بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ
بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى
جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ،
وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْإِسْلَامُ أَنْ
تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ
الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ:
فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ،
وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ حَيْرِهِ وَشَرِّهِ"، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي
عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي
عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: "مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ" قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ:
"أَنْ تِلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْخُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ"، قَالَ:
ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟" قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ،
قَالَ: "فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ"⁽¹⁾.

فقد بين في الحديث أركان الإسلام و الإيمان وركني الإحسان، وهذه المسائل الثلاث
متقررة في كتاب الله تعالى في عدة مواضع.

⁽¹⁾ صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: بابُ معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة، (رقم: 9)،
(39/1).

— ومن صور تكامل القرآن و السنة : هي أنّ السنة تأتي بأحكام زائدة مستقلة عن القرآن الكريم، ومثل هذا ما رواه أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا"⁽¹⁾، وغيرها الكثير في باب الميراث .

— ومن هنا تبين لنا العلاقة التكاملية بين هذين المصدرين العظيمين، ومن قال بخلاف فقد سلك غير طريق المستقيم.

⁽¹⁾ صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب: باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، (رقم:1408)، (1028/2).

المبحث الأول:

الاستدلال من القرآن لمصطلحات البحث

- ❖ المطلب الأول: الاستدلال للخبر الواحد والتثبت فيه.
- ❖ المطلب الثاني: الاستدلال لجبر الحديث الضعيف و تقويته.
- ❖ المطلب الثالث: الاستدلال على رد رواية المبتدع و المنافق.
- ❖ المطلب الرابع: حجية السنة النبوية من القرآن الكريم

بعدما مهدت في المبحث الأول لبعض التعريفات المتعلقة بالبحث، سأجعل هذا البحث خاصاً بالاستدلال من القرآن الكريم للمصطلحات المرادة وسأعنوانها في عنوان كل مطلب.

كما أني في هذا المبحث سأجعل فيه ثلاث مطالب تتمثل في: الاستدلال للخبر مع الثبوت فيه، وكذلك لتقوية الحديث الضعيف، و حجية السنة من القرآن العظيم.

المطلب الأول: الاستدلال لخبر الواحد و الثبوت فيه.

في هذا المطلب سأذكر قصة موسى عليه السلام، وفيها مصطلح القبول لخبر الواحد، وسأستدل من آية الحجرات المعروفة بالثبوت في نقل الأخبار .

وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحداً أو أكثر واختلف في حكمه فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها.⁽¹⁾

الفرع الأول: الاستدلال من قصة موسى عليه السلام لقبول خبر الواحد .

فقد جاء في موضع من القرآن الكريم دلالة واضحة في قبول موسى عليه السلام لخبر الواحد _الآية: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: 20].

قال الإمام الطبري⁽²⁾ رحمه الله : ذكر أن قول الإسرائيلي سمعه سامع فأفشاه، وأعلم به أهل القتل، فحينئذ طلب فرعون موسى، وأمر بقتله؛ فلما أمر بقتله، جاء موسى مخبر، وخبره بما قد أمر به فرعون في أمره، وأشار عليه بالخروج من مصر بلد فرعون وقومه.

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط 2 1392هـ، (1/131).

(2) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر: المؤرخ المفسر الإمام. ولد في آمل طبرستان، من مصنفاته: تاريخ الرسل و الملوك يعرف بتاريخ الطبري ، وله جامع البيان في تفسير القرآن، توفي 310هـ، ينظر: السير للذهبي، (14/264)، والأعلام للزركلي (6/69).

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل⁽¹⁾.

قال ابن زمنين⁽²⁾ رحمه الله: قال قتادة: وذلك أن القبطي [الآخر] لما سمع قول الإسرائيلي لموسى: أتريد أن تقتلني كما قتلت نفسا بالأمس أفشى عليه، فائتمر الملأ من قوم فرعون ليقتلوه، فبلغ ذلك مؤمن آل فرعون وهو الذي جاء من أقصى المدينة، فأخبر موسى⁽³⁾.
 ووجه الاستدلال من الآية: عند مجيء الرجل المؤمن لموسى عليه السلام وأخبره بأن قومه يأتمرون به ليقتلوه، جد موسى عليه السلام بالهجرة استجابةً لنصحه وعملاً بما أخبره، والقصة تطول في هذا الموضع من قصصه عليه السلام، فالشاهد في القصة قبول موسى عليه السلام خبره ولم يطلب منه الشاهد معه أو تثبت بالخبر بنفسه، فناخذ حكم الأخذ بالخبر الواحد من هذه القصة، وغيرها من المواضع واقتصارنا على مثال واحد لا يعني الاختصار على هذا الشاهد إنما التمثيل.

الفرع الثاني: الاستدلال للتثبت في نقل الأخبار.

لا شك أن التثبت في نقل الأخبار مطلب شرعي و خلقي تدعو له الفطرة لعدم الدخول في الظن والشك،
 _الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَبُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: 12]، قال الماوردي رحمه الله: فيه وجهان: أحدهما: يعني

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير، أبو جعفر الطبري تحق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001م، (18/198).

(2) هو محمد بن عبد الله بن عيسى المري، أبو عبد الله، المعروف بابن أبي زمنين: فقيه مالكي، من الوعاظ الأدباء. من أهل البيرة. سكن قرطبة، له مصنفات عديدة منها: التفسير و أصول السنة، توفي 399هـ، ينظر: الأعلام للزركلي، (6/227).

(3) تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زمنين المالكي، تحق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، ط1، 2002م، (3/321).

ظن السوء. الثاني: أن يتكلم بما ظنه فيكون إثماً، فإن لم يتكلم به لم يكن إثماً⁽¹⁾.
 ومنطلق التثبت في نقل الأخبار من الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6]، وقرأ «فتثبتوا» بالثاء من الثبات وترك الاستعجال، وكذلك قرءوا في «الحجرات»⁽²⁾.
 وقد حذر الشرع المؤمن من نقل كل ما سمع دون تثبت وروية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"⁽³⁾.
 قال النووي⁽⁴⁾ رحمه الله: فإنه يسمع في العادة الصدق والكذب فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن وقد تقدم أن مذهب أهل الحق أن الكذب الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو ولا يشترط فيه التعمد لكن التعمد شرط في كونه إثماً⁽⁵⁾.
 واستدل علماء الحديث بهذه الآية لشرط العدالة في قبول الرواية وكما سبق أن العدالة هي من شروط الحديث الصحيح، يقول الدكتور محمود الطحان: ففي هذه الآية الكريمة، وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها، بالانتباه لها، ووعيتها، والتدقيق في نقلها للآخرين، وامتنالاً لأمر الله تعالى ورسوله صلوات الله عليه، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، ولا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها. فظهر بناءً على هذا موضوع العناية بالإسناد وقيمته⁽⁶⁾.

(1) النكت و العيون، لأبي الحسن علي بن البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، لا ط، لا س ن، (334/5).

(2) زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين محمد ابن الجوزي، تحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 2001م، (453/1).

(3) صحيح مسلم، مقدمة صحيحه، باب: النَّهْيُ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ. (10/1).

(4) هو يحيى بن شرف الدين النووي الحوراني محي الدين أبو زكريا، الإمام الحافظ، الفقيه الشافعي، كان زاهداً ومتابعاً لسيرة السلف من أهل السنة، له تصانيف عديدة منها: رياض الصالحين، والمجموع، توفي 676هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقق: محمود الطناجي و عبد الفتاح محمد محلول، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، (395/8)، والأعلام للزركلي، (149/8).

(5) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ليحيى شرف الدين النووي، (75/1).

(6) تيسير مصطلح الحديث، لأبي حفص محمود الطحان، (ص10).

كما أنَّ هذه الآية كانت أيضاً مبدأ لعلم الجرح و التعديل في الرجال قال السيوطي: (وجوز الجرح والتعديل صيانة للشرعة) وذباباً عنها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 6]⁽¹⁾.

ومدلول المصطلح قوله: فتبينوا: أي يتبين لنا جلياً حكم الثبوت في قبول الأخبار ونقلها، ولا تتعارض هذه الآية مع قصة موسى التي أوردتها في الفرع الأول من نفس المطلب في هذا المبحث، لأن الثبوت في نقل الخبر لا يعني رده مطلقاً أو التشكيك في ناقله، وإنما يعني الثبوت في حديث الكاذب، قال مقاتل بن سفيان⁽²⁾: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 6] . يقول إن جاءكم كاذب بمحدث كذب فتبينوا أن تُصيِّبوا قوماً بجهالة وأنتم جهال بامرهم⁽³⁾.

(1) تدريب الراوي، الجلال السيوطي، (892/2).

(2) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، البلخي، أبو الحسن: من أعلام المفسرين، يروي - عَلَى ضَعْفِهِ - عَنْ: مُجَاهِدٍ، وَالضَّحَّاكِ، وَابْنِ بُرَيْدَةَ، وَعَطَاءٍ، وَابْنِ سَبْرِينَ، وَعَنْهُ: سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ، وَبَقِيَّةُ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - وَأَحْسَنَ -: مَا أَحْسَنَ تَفْسِيرَهُ لَوْ كَانَ ثِقَةً! من مؤلفاته: التفسير الكبير و الرد على القدرية، توفي 150 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (202/7). والأعلام للزركلي، (281/7).

(3) تفسير مقاتل بن سفيان، لأبي الحسن مقات بن سفيان الأزدي، تحقق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث - بيروت، ط1، 2001م، (93/4).

المطلب الثاني: الاستدلال لجبر الحديث الضعيف و تقويته.

سأتكلم في هذا المبحث - إن شاء الله تعالى - في موضوع تقوية الحديث من خلال جبره بحديث آخر مستدلاً بآية قرآنية وادة على سبيل التمثيل لا الحصر، وكذلك تقويته من خلال تعدد مخرجه وتنوع مصادره، وسأختصر هذا العمل في فرعين مستدلاً الآية مع ما يتعلق بها من تفسير لها و الصنعة الحديثية .

الفرع الأول: جبر الحديث الضعيف بما ورد في آية الدين .

قسم علماء مصطلح الحديث الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف . فالحديث الضعيف هو: ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن . ويتفاوت كصحة الصحيح، ومنه ما له لقب خاص: كالموضوع، والشاذ، وغيرها (1) . وإذا تعددت مخرج الحديث الضعيف فإنه يعضد ويرتقي لدرجة الحسن لغيره فيدخل في حيز المقبول، وقد يخرج من درجة النكارة و الضعف الشديد . قال شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية (2) رحمه الله : فإن تعدد الطرق، وكثرها يقوي بعضها بعضاً حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً وفساقاً فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط (3) .

(1) تدريب الراوي، الجلال السيوطي (195/1).

(2) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام. ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر. وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها، فقصدها، فتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة، داعية إصلاح في الدين. آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، قلمه ولسانه متقاربان، له مؤلفات كثيرة: منها: السياسة الشرعية و رفع الملام عن الأئمة الأعلام وغيرها، ومات معتقلاً بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته سنة 728هـ. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، (168/1)، والعقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لشمس الدين محمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقق: محمد حامد فقي، دار الكاتب العربي - بيروت، لا ط، 1938م. والأعلام للزركلي، (144/1).

(3) مجموع الفتاوى، تقي الدين ابن تيمية، تحقق: عبر الرحمان ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ، لا ط، 1995م، (26/18).

وسأستشهد على هذه القاعدة في جبر الحديث الضعيف و تقويته بدليل من سورة البقرة وهي:

الآية: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: 282]. قال الصنعاني⁽¹⁾ رحمه الله ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ فأمر الله تعالى بإشهاد رجلين من المؤمنين وهو يدل على أن العلة في ذلك ليست هي العدالة "فلو كانت العلة مجرد العدالة وكون الراوي والشاهد منصبا لها" إشارة إلى قول السيد علي⁽²⁾ أن قبول الشهادة والرواية منصب رفيع يلزم الخلق أحكاما شديدة فيلتزمونها⁽³⁾.

ووجه الاستدلال هو: إبدال الله مكان الرجل الغائب في الشهادة بامرأتين، دلالة على أنّ الشهادة تقبل من مصدرٍ ضعيف كالمرأة بشرط تعددها لأن غالب المرأة العاطفة و النسيان، فقوّت المرأتان إحداهما الأخرى، ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: 282] ويتفقا على شهادةٍ واحدةٍ فيدلوا بها ، وهكذا الحديث الضعيف إذا تعددت مصادره وتنوعت شواهده فإنه يتقوى بهذه الشواهد و المتابعات و يرتقي لدرجة الحسن لغيره ويدخل في حيز المقبول.

الفرع الثاني: تقوية الحديث الضعيف من خلال تعدد مخارجه.

قال ابن الصلاح : ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت:

فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل

(1) هو عبد الله بن محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير الصنعاني، من أعيان صنعاء، له مؤلفات كثيرة منها: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، توفي 1242هـ، ينظر: الأعلام للزركلي (4/131).

(2) هو السيد علي بن محمد بن أبي القاسم، أحد علماء الزيدية في اليمن، توفي 746هـ . أنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م، (1/303).

(3) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد ابن إسماعيل الحسني المعروف بالأمير الصنعاني، تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، لا ط، 1997م، (2/142).

الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له⁽¹⁾.

و سأشرح في هذا الفرع _ إن شاء الله _ مستدلاً بآيات من سورة يوسف على تعدد مخارج الحديث وبيان قبول متلقيه لتنوع مصادره من خلال مراسلة سيدنا يعقوب عليه السلام للملك النبي يوسف عليه السلام، مستخرجاً من الآية النزعة الحديثية التي وجدت منها. وذلك من خلال خروج الحديث الضعيف من دائرة المردود إلى دائرة المقبول، بمجيء شواهد و متابعات له. والدليل عليه ما يلي:

1. الآية: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ [يوسف: 65]، فرد أبوهم عليه السلام: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: 66].

أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن السُّدِّيِّ قَالَ: قَالَ أَبُوهُمْ حِينَ رَأَى ذَلِكَ: لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ⁽²⁾. فلما ردَّ يعقوب عليه السلام قولهم بحفظ أخيه و الاعتناء به أثناء سفرهم وهذا بمثابة الحديث الضعيف فإنه يُردُّ إذا لم تتوفر فيه شروط القبول. ووجه الاستدلال هو: طلب أبوهم بموثق: أي عهد، وهذا بمثابة الشاهد، فالشاهد وهو العهد مع إخبارهم وتعهدهم بالحفظ لأخيهم كانا سببين لاقتناع والدهم بأرسال ولده معهم، وقياساً على الآية فتعدد مصادر الرواية تكون سبباً في قبولها ودخولها في دائرة المقبول حتى وإن كان أصلها ضعيفاً، فإنه

(1) معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحق: نور الدين عترة، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، لا ط، 1986م. (ص34).

(2) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز _ السعودية، ط3، 1998م، (2167/3).

يتقوى بمتابعات الرواية وشواهداها.

2. الآية: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: 14]، قال الطنطاوي⁽¹⁾ رحمه الله: وقوله: فعززنا بثالث أي: فقوم بنا الرسالة برسول ثالث، من التعزيز بمعنى التقوية، ومنه قولهم: تعزز لحم الناقة، إذا اشتد وقوى. وعزز المطر الأرض، إذا قواها وشدها. وأرض عزاز، إذا كانت صلبة قوية⁽²⁾. وهذا موضع آخر في القرآن يدلُّ على تقوية الحديث الضعيف، فعند تكذيب أصحاب القرية الرسولين قوة الله رسالتهم برسولٍ ثالث ليبرهن صدق الرسالة التي جاءوا بها، وليس القصد عدم عدالة الرسل وضعفهم، فالضعف ليس من جهة ذات الرسل وإنما من جهة كونهم ضعفاء من جهة أقوامهم فتقوى لديهم الرسول الأول بالثاني والثاني بالثالث، ورغم ذلك جحدوا بعدما استيقنوا أنهم رسل الله. وهذا وجه الاستدلال من الآية وقياساً على هذه الآية، فيتقوى الحديث الضعيف إذا جاء ما يجعله يرتقي للحسن لغيره إذا جاء من روايات أخرى

وهذا ما بدا لي في هذا المطلب في حدود اجتهادي والله أعلم.

(1) هو محمد سيد طنطاوي، شيخ جامع الأزهر من عام 1996 م إلى 2010 م، مجتهد متفوق، من مؤلفاته: بنو إسرائيل في القرآن و تنظيم الأسرة في الدين وغيرها، توفي بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية 10 مارس 2010 م. ينظر: موقع الجزيرة :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/6/29/%D9%85%D8%A%D9%85%D8%AF-%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%B7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%8A>

(.) تاريخ الزيارة: 2024/6/23، على الساعة: 12:26.

(2) التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي، دار نضرة مصر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط1، لا س ن . (20/12).

المطلب الثالث: الاستدلال على رد رواية الزنديق و المبتدع.

سأتكلم في هذا المطلب على تضمين القرآن الكريم، لمصطلح من مصطلحات الحديث وهو رد الرواية عند عدم توفر الشروط فيها لقبولها.

الفرع الأول: رد رواية الزنديق. ويُستدل على هذا ما يلي:

— الآية: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: 25].

يُستدل من الآية رد على قبول رواية ال للحدِيث، مع أنهم ليسوا أهلاً أن يحملوا العلم مع فقهه لذلك جعل الله على قلوبهم أكنة، ووجه الاستدلال من الآية أن الله حجب عنهم تحمل السنة وحفظها، حفاظاً على السنة وتطهيرها، فإذا كانوا كذلك فيجب رد ما يروونه لأن الأصل فيهم الكذب وحجب العلم.

أما المنافقون فكانوا أحقر من أن يحملوا علماً أو يؤخذ عنهم العلم.⁽¹⁾

— الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: 11].

يُستدل من الآية رد خبر الكفار و المنافقين، فعندما أمرنا الله تعالى بأن نحتاط و نتحرى في قبول الرواية و التثبت منها كما في آية الحجرات، وجب في هذه الآية رد خبر الأفاكين و المنافقين الذين اتهموا أمنا عائشة مما منها براء، فوجه الاستدلال من الآية: أن الله عظم من شأن نقل خبر الإفك و البهتان، فينتج عنه رد رواية ناقله وتكذيبها.

(1) منهج النقد في علوم الحديث، نورد الدين عتر، دار الفكر، دمشق — سورية، ط3، 1983م، (ص 52).

الفرع الثاني: رد رواية المبتدع.

— الآية : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143].

يُستدل من الآية رد حديث المبتدع، لأنَّ الشهادة في القرآن كانت على لسان المتوسطين في الأحكام دون الزيادة فيها و التخلي عنها⁽¹⁾، وذلك لأن المبتدع هو الذي يزيد في الدين ما ليس منه. ووجه الدلالة في الآية من مفهوم المخالفة : كما أنه تقبل شهادة العدل المتوسط فإنها تردُّ شهادة المتشدد الغالي و المميع المتساهل فتكون من خوارم عدالته، قال ابن حجر⁽²⁾: أهل الجهل ليسوا عدولا وكذلك أهل البدع.⁽³⁾

(1) الإشارات القرآنية للعلوم الحديثية دراسة نقدية، أحمد عبد الله عيد المخيال، ، مجلة كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، المجلد38، العدد2، 2021، (ص96). بتصرف.

(2) هو أحمد بن علي بن مُجَدِّ الكِنَاني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان، من مؤلفاته: فتح الباري شرح صحيح البخاري و تهذيب التهذيب و نخبة الفكر، توفي 852هـ، ينظر: الأعلام للزركلي، (1/178).

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة بيروت، لا ط، 1973هـ، ترتيب: مُجَدِّ فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محي الدين الخطيب، (13/306).

المطلب الرابع: حجية السنة النبوية من القرآن الكريم.

بعد ما أفردت مطباً في المبحث التمهيدي وسميئته _العلاقة بين القرآن و السنة_، وبيئت فيه أن السنة تستقل بالتشريع دون القرآن الكريم، سأتبث في هذا المطلب حجية السنة من خلال انتزاعها من مواضع في القرآن، والتأكيد على حجيتها.

الفرع الأول: إثبات حجية السنة من القرآن الكريم.

حجية السنة النبوية واعتبارها مصدراً ثانياً من مصادر التشريع وأنها وحي من الله تعالى ثابت في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ومن البراهين العقلية، لكني سأختصر الكلام في إثباتها من القرآن الكريم تقييداً بما جاء في عنوان المطلب، ويُسْتدل على حجية السنة ما يلي:

_ الآية: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3.4]. قال المروزي⁽¹⁾ رحمه الله : فيأمر بذلك النبي ﷺ الناس، ولا ينزل به قرآناً يتلى، فعلى الناس تصديق النبي ﷺ، وقبول ذلك عنه وأن يعلموا أن النبي ﷺ لم ينسخ ما أنزله الله في كتابه إلا بوحي من الله... فمن الوحي ما هو قرآن، ومنه ما ليس بقرآن⁽²⁾.

فدلت الآية على أن النبي ﷺ يتلقى الوحي من الله تعالى في غير القرآن الكريم، كأن يوحى إليه بنسخ آية، فقد قال تعالى ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسخُهَا بِآيَةٍ أُخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَمْ تَلْمْ أَنْ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 106]، قال ابن القيم رحمه الله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ فأعاد الضمير على المصدر المفهوم من الفعل أي ما نطقه إلا وحي يوحى وهذا أحسن من قول من جعل الضمير عائداً إلى القرآن فإنه يعم نطقه

(1) هو مُحَمَّد بن نصر المروزي الإمام الجليل أَبُو عبد الله، أحد أعلام الأمة وعقلائها وعبادها، ولد ببغداد ونشأ بنيسابور، وتفقه على أصحاب الشافعي، روى عنه أَبُو العباس السراج وأبو حامد بن الشرفي ومُحمَّد بن المُنْذر شكر وأبو عبد الله بن الأخرم وابنه إِسماعيل بن مُحَمَّد بن نصر وطائفة، توفي 294هـ، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، (255/2).

(2) السنة، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن نصر الحجاج المروزي، تحقق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية _ بيروت، ط1، 1987م، (ص69).

بالقرآن والسنة وإن كليهما وحي يوحى⁽¹⁾.

وقد احتج الشافعي رحمه الله على حجية السنة وأنها منزلة بعدما سرد الآيات التي قرنت فيها الحكمة مع الكتاب فقال: فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ: الحكمة سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال⁽²⁾.

—الآية: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُنْتَلَى فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: 34]، قال الشافعي رحمه الله تعالى: فذكر الله تعالى الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعتُ مَنْ أَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ: الحكمة سنة رسول الله ﷺ⁽³⁾.

وهاتان الآيتان دلتا صريحاً على أن السنة هي وحي من الله وحجة مع القرآن الكريم، وقد تكلمتُ مزيداً عن هذا في المبحث الأول.

—الآية: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: 142]، كان المسلمون قبل أن يأذن لهم رسول الله بتحول قبلتهم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، كانوا يصلون نحو بيت المقدس، فباستقراء القرآن نجد أن الله تعالى لم يذكر تحوّل القبلة إنما شرعها رسوله في سنته، لذلك قال السفهاء: ما الذي حولهم عن قبلتهم؟.

(1) التبيان في أقسام القرآن، لمحمد ابن أبي بكر شمس الدين ابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لا ط، لا س ن. (ص 247).

(2) الرسالة، للإمام محمد ابن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي _ مصر، ط 1، 1940م، (73/1).

(3) تفسير الإمام الشافعي، للإمام محمد ابن إدريس الشافعي، تحقيق: د. أحمد بن مصطفى الفزان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية _ المملكة العربية السعودية، لا ط، 2006م (224/1).

عن البراء بن عازب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده أو أخواله من الأنصار، وأنه صَلَّى قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، وكان يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وأنه صَلَّى صلاة العصر ومعه قوم، فخرج رجلٌ مِمَّنْ صَلَّى معه، فمَرَّ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَهُمْ رُكُوعٌ، فَقَالَ: أَشْهَدُ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قِبَلَ مَكَّةَ. فداروا كما هم قِبَلَ الْبَيْتِ، وكان يعجبه أَنْ يُحَوِّلَ قِبَلَ الْبَيْتِ، وكان اليهود قد أعجبهم هذا؛ أَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يُصَلِّي قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قِبَلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ⁽¹⁾.

ووجه الاستدلال من هذه الآية هو أَنَّ السنة النبوية حجة في الأمر و النهي والتشريع و الاتباع، فالصحابه رضي الله عنهم عندما أخبرهم الرجل بتحول القبلة للكعبة المشرفة صرفوا قبلتهم دون السؤال أو الاحتجاج، وهذا لعلمهم أَنَّ أمر رسول الله ﷺ حجة بالغة وتشريع بعد القرآن الكريم.

الآية: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ نَزَعْتُمْوهَا قَائِمَةً عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِجَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر: 5]، سبب نزول هذه الآية ما روى ابن هشام في السيرة عن ابن إسحاق قال: لَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - بِبَنِي النَّضِيرِ تَحَصَّنُوا مِنْهُ فِي الْحِصُونِ، فَأَمَرَ بِقَطْعِ النَّخْلِ، وَالتَّحْرِيقِ فِيهَا، فَنَادَوْهُ: يَا مُحَمَّدُ، قَدْ كُنْتَ تَنْهَى عَنِ الْفَسَادِ وَتَعْيِيهِ، فَمَا بَالُ قَطْعِ النَّخْلِ وَتَحْرِيقِهَا؟! فَنَزَلَتْ⁽²⁾.

فذكر الله سبحانه في هذه الآية أن قطع النخل و تحريقها كانت بإذن الله - وهو وجه الاستدلال منها - في غزوة بني النضير، و عند التحقيق لم نجد إذن الله في القرآن، إنما أمرهم رسول الله ﷺ بقطع النخل و تحريقه وقد ذكرها الله في كتابه، وهذه دلالة على حجية السنة وأنها مستقلة بالتشريع .

(1) تفسير ابن كثير، رواه عن محمد ابن إسحاق (453/1).

(2) السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، تحق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، لاط، 1995م، (191/2).

ولا تعدُّ هذه الأدلة حصراً كل ما جاء في القرآن على حجية السنة النبوية، إنما اقتضت على ذكر أربعة أدلة للتمثيل و البيان لا الاختصار .

الفرع الثاني: تأكيد القرآن على الأخذ بأمر الرسول ونهيه ورد الاختلاف له.

بعدما عرضت الأدلة على حجية السنة النبوية في الفرع السابق من هذا المطلب، سأبين إن شاء الله تأكيد القرآن على الأخذ بتعاليم السنة ورد النزاعات لها، وأنَّ السَّنة النبوية صنوان القرآن الكريم في الأمر و النهي ، ويُستدل على هذا ما يلي:

— الآية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: 7]، وجه الاستدلال من الآية هو: بعدما أثبت الله حجية السنة النبوية وأنها تأمر وتنهى، كما يأمر القرآن وينهى، أكد ذلك بقوله . عن سمعت إسماعيل بن عبيد الله⁽¹⁾، يقول: ينبغي لنا أن نحفظ ما جاءنا عن رسول الله - ﷺ -، فإنَّ الله يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]، فهو عندنا بمنزلة القرآن⁽²⁾. وقال الدارمي: حيث أمر الله تعالى في القرآن الكريم بالأخذ بالسنة، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]⁽³⁾.

— الآية: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: 54]، عن عطاء ابن أبي رباح⁽⁴⁾ قال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ طاعة الرسول اتِّباع الكتاب والسنة⁽¹⁾.

(1) هو ابن أبي المهاجر إسماعيل بن عبيد الله الدمشقي، الإمام الكبير، أبو عبد الحميد الدمشقي، مولى بني مخزوم، حدث عن: السائب بن يزيد، وأنس بن مالك، روى عنه: الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، توفي: 61هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (213/5).

(2) السنة للمروزي، (ص101).

(3) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، تحقق: رشيد الألعلي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، لاط، 1998م، (2/1).

(4) هو عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، الإمام، شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد القرشي، حدث عن: عائشة، وأم سلمة، وأم هانئ، وأبي هريرة، وابن عباس، حدث عنه: مجاهد بن جبر، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو

وجه الاستدلال من هذه الآية هو عندما قرن الله تعالى طاعته بطاعة رسوله ﷺ ، وطاعة رسوله كما قرّر أهل العلم إتباعه في ما أمر و نهي ما نهي عنه وزجر، فأمره ونهيه ﷺ بأمر الوحي كما تقدم، فما دام أن الوحي ينزل عليه في غير القرآن فيفهم أنّ أمره ونهيه تشريع وهو حجة.

— الآية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: 7]، في هذه الآية صريح العبارة على الالتزام بما أتى به الرسول، وهذه الآية مؤكدة لما سبق، ومدلول مصطلح الحجية هو أمر الله بطاعة الرسول في أمره ونهيه.

— الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]، فعن ميمون بن مهران⁽²⁾ قال: في الآية، الردّ إلى الله: الردّ إلى كتابه، والردّ إلى رسوله ما دام حيّاً، فإذا قبض فإلى سُنَّتِهِ⁽³⁾، فعند التنازع أرشدنا القرآن الكريم إلى رد هذا التنازع و الاختلاف إلى كتاب الله وسنة رسوله، فرد الخلاف بين الصحابة للنبي ﷺ حياً هذه دلالة على أنه يفصل في مسائل الدين بالوحي المبين و مسائل الدنيا بحكمته.

في ختام هذا المبحث يتبين لنا جلياً أن القرآن الكريم معجز من الله حوى ، وهذه

الزبير، توفي: 114هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (78/5).

(1) تفسير ابن أبي حاتم، (1654/5).

(2) هو ميمون بن مهران الرقي، أبو أيوب، الإمام، الحجة، عالم الجزيرة، ومفتيها، وحدث عن: أبي هريرة، وعائشة، وابن عباس، وابن عمر، والضحاك بن قيس الفهري الأمير، وصفيّة بنت شيبّة العبدريّة، وعمر بن عثمان، وأم الدرداء، وعمر بن عبد العزيز، ونافع، ويَزِيد بن الأصم، ومقسم، وعِدّة، روى عنه: ابنه؛ عمرو، وأبو بشر جعفر بن إياس، ومحمد الطويل، توفي 117هـ، ينظر: الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد ابن سعد البصري، تحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية — بيروت، ط1، 1990م، (332/7)، وسير أعلام النبلاء للذهبي، (71/5)، والأعلام للزركلي، (342/7).

(3) كتاب تفسير القرآن، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقق: سعد بن محمد سعد، دار النشر: دار المآثر — المدينة النبوية، لاط، 2002م، (782/2).

إشارة على أن علم مصطلح الحديث مستمد من كتاب الله تعالى و حديث رسوله صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثاني:

الاستدلال من الحديث لمصطلحات البحث

❖ المطلب الأول: الاستدلال للتحمل و الأداء.

❖ المطلب الثاني: الاستدلال للرواية باللفظ و المعنى

❖ المطلب الثالث: الاستدلال للثبوت في الرواية و الخبر الواحد.

❖ المطلب الرابع: الاستدلال على مسائل متنوعة

يتعلق هذا المبحث بجانب حديث رسول الله ﷺ وكيفية الاستدلال منه لمصطلحات علوم الحديث، وسأعتمد فيه أربعة مطالب، سماع الحديث وأدائه والحرص عليه، وكذلك الرواية بالمعنى و اللفظ، والاستدلال لخبر الواحد وأنه ناسخ للمتواتر و خبر الواحد، واستنباط كيفية التحمل و الأداء وما يتعلق بهما.

المطلب الأول: الاستدلال للتحمل والأداء.

وفيه ثلاثة فروع: فرعٌ يتعلق بالتحمل وسأذكر فيه فوائد حديثية متنوعة وفرع خاص بأنواع التحمل وفرع خاص بالأداء، مستدلاً على ذلك بجملة من الأحاديث.

الفرع الأول: الاستدلال لتحمل الحديث: وهو أخذه عمّن حدث به عنه، وله شروط: التمييز، العقل، والسلامة من الموانع⁽¹⁾

أولاً: نموذج عن السماع مباشرة.

قال البخاري⁽²⁾ رحمه الله: "بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 114].

الْقِرَاءَةُ وَالْعَرَضُ عَلَى الْمُحَدِّثِ وَرَأَى الْحَسَنُ⁽³⁾ وَالثَّوْرِيُّ⁽⁴⁾ وَمَالِكٌ⁽¹⁾ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً،

(1) مصطلح الحديث، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مكتبة العلم، القاهرة، ط1، 1994م، (ص39).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه، وقيل: بردزبه، وهي لفظة بخارية، معناها الزراع، حبر الإسلام، أمير المؤمنين في الحديث، كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، روى عن الأوزاعي و شعبة بن الحجاج، وروى عنه، الإمام مسلم و أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا وغيرهم، له تصانيف عديدة منها: خلق أفعال العباد و التاريخ و الأدب المفرد، توفي 256هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (391/12)، والأعلام للزركلي، (34/6).

(3) هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مؤلف زائد بن ثابت، وروى عن: عمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وعبد الرحمن بن سمره، روى عنه: أيوب، وشيبان التخوي، ويونس بن عبيد، وابن عوف، وحميد الطويل، وثابت البناني، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، توفي: 110هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (563/4)، والأعلام للزركلي، (226/2).

(4) هو ابن حبيب بن رافع بن عبد الله شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، أبو عبد الله

وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ، بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ؟ قَالَ: نَعَمْ⁽²⁾.

قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَارَوْهُ، وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ: أَشْهَدْنَا فُلَانًا، وَيُقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ، وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرَأِ فَيَقُولُ الْقَارِئُ: أَقْرَأَنِي فُلَانًا.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ⁽³⁾، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْوَاسِطِيُّ⁽⁴⁾، عَنْ عَوْفٍ⁽¹⁾، عَنْ

الثوري، الكوفي، المجتهد، ولد: سنة سبع وتسعين اتفاقاً، وطلب العلم وهو حدث باعتهاء والده المحدث الصادق سعيد بن مسروق الثوري، روى له: أصحاب الكتب الستة، وروى: وكيع، عن شعبة بن الحجاج، قال: سفيان أحفظ مني، من مصنفاته: الجامع الكبير و الجامع الصغير، توفي 161هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (226/7)، والأعلام للزركلي، (104/3).

⁽¹⁾ هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث، شيخ الإسلام، حجة الأمة، إمام دار الهجرة، أخذ عن: نافع، وسعيد المقبري، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وابن المنكدر، والزهري، وعبد الله بن دينار، روى أيوب السخيتي والشافعي وغيرهم، من مصنفاته: الموطأ و المدونة، توفي 92هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (48/8)، والأعلام للزركلي، (258/5).

⁽²⁾ أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب القراءة و العرض على الشيخ (رقم: 63)، (22/1)، عن أنس بن مالك يقول: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ. فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِئُ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ أَجَبْتُكَ. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَا تُجِدُ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ. فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ فَقَالَ: أَسَأَلْتُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَعْيَانِنَا فَتَقْسِمَ بِهَا عَلَى قُرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ.»

⁽³⁾ هو محمد بن سلام بن الفرغ السلمي مولاهم، الإمام، الحافظ، الناقد، أبو عبد الله السلمي مولاهم، البخاري، البيهقي، رأى: مالك بن أنس، ولم يتفق له السماع منه، حدث عنه: البخاري، وأبو محمد الدارمي، وعبيد الله بن واصل، ثقة ثبت، توفي 162هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (628/10). وتقريب التهذيب لابن حجر، (ص482).

⁽⁴⁾ هو محمد بن الحسن بن عمران المزني، الواسطي، الفقيه، قاضي واسط، حدث عن: إسماعيل بن أبي خالد،

الحَسَنُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ.

وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرَبِيِّ⁽²⁾ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى⁽³⁾، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدِّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ حَدَّثَنِي، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ⁽⁴⁾.

— من خلال الحديث ، يُستدلُّ لمصطلح السماع عموماً، والشاهد: سماع الصحابي ضمام بن ثعلبة من النبي ﷺ، ومن خلال نقل البخاري رحمه الله عن الأعلام: يُستدلُّ من خلال كلام الحسن البصري وسفيان الثوري ومالك بن أنس، أنه لا فرق بين القراءة على الشيخ و السماع منه، وأنه مذهب بعض أهل العلم.

ثانياً: سماع الصغير.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضَ الصِّفِّ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَزْعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصِّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ"⁽⁵⁾.

والعوام بن حوشب، وحدث عنه: أحمد بن حنبل، ومُحَمَّدُ بْنُ سَلَامِ الْبَيْكَنْدِي، وثقه: يحيى بن معين، توفي 187هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (302/9).

⁽¹⁾ هو عوف بن أبي جميلة العبدي المجري أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي، روى عن أبي رجاء العطاردي وأبي عثمان النهدي، وروى عنه: شعبة والثوري وابن المبارك والقطان، توفي 146هـ وقيل: 147هـ، ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقق. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، (166/8).

⁽²⁾ هو مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مَطَرٍ، أبو عبد الله الفريزي، راوي (الجامع الصحيح) عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين الأولى سنة 284هـ والثانية سنة 252هـ، حدث عنه: الفقيه أبو زيد المروزي، والحافظ أبو علي بن السكن، توفي 320هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (10/15)، والأعلام للزركلي (148/7).

⁽³⁾ هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي أبو مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ، الإمام، الحافظ، العابد، أول من صنف (المسند) على ترتيب الصحابة بالكوفة، روى عن إسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة، وحدث عنه: أحمد بن حنبل قليلاً - كان يكرهه لبدعة ما فيه - وإسحاق، وابن معين، توفي 120هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، (554/9)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، (50/7).

⁽⁴⁾ صحيح البخاري، (22/1).

⁽⁵⁾ أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: بَابُ: مَتَّى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، (رقم: 76)، (26/1). ومسلم في كتاب الصلاة، باب ستر المصلي، (رقم: 504)، (361/1).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةً بَجَّهَا فِي وَجْهِي، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ»⁽¹⁾.

— رواية ابن عباس للواقعة وهو قد ناهز الاحتلام ، وكذلك قول محمود ابن الربيع: عقلت، أي: أتذكر وأنا صغير، وهو بعمر الخمس سنين، يُستدل به على سماع الصغير للحديث وأنه يصح.

ويُستدل به أيضاً قوله: متى يصحُّ سماع الصغير؟ .

والجواب: يصحُّ عند التمييز أثناء التحمل، قال ابن الصلاح⁽²⁾ رحمه الله: وَيَنْبَغِي بَعْدَ أَنْ صَارَ الْمَلْحُوظُ إِنْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ أَنْ يُبَكَّرَ بِإِسْمَاعِ الصَّغِيرِ فِي أَوَّلِ زَمَانٍ يَصِحُّ فِيهِ بِسَمَاعِهِ.⁽³⁾

ثالثاً: طلب سماع الحديث.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: "قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ؛ لَمَّا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ"⁽⁴⁾.

— يُستدل من حديث ابن هريرة رضي الله عنه الحرص على سماع الحديث لقوله عليه الصلاة والسلام: " لما رأيت من حرصك على الحديث"، كما يُستدل أيضاً على طلب سماع الحديث و السؤال عنه وذلك من خلال سؤال أبي هريرة رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم.

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: متى يصح سماع الصغير، (رقم: 77). (26/1).

(2) هو عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسم الرجال، من مؤلفاته: معرفة أنواع علوم الحديث و صلة الناسك في صفة المناسك، توفي 643هـ، ينظر: الأعلام للزركلي، (4/207).

(3) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص129).

(4) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: الحرص على الحديث (رقم: 99)، (33/1).

رابعاً: المناولة.

قال السخاوي⁽¹⁾: إِعْطَاءُ الشَّيْخِ الطَّالِبِ شَيْئًا مِنْ مَرْوِيٍّ مَعَ إِجَازَتِهِ بِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً.
(2)

قال البخاري رحمه الله: "بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ. وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَسَخَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْأَفَاقِ، وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمَالِكٌ ذَلِكَ جَائِزًا، وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ: لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" اهـ⁽³⁾.

— يُسْتَدَلُّ مِنْ خِلَالِ تَبْوِيبِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ قِيلَ: أَنَّ فَهْمَ الْبُخَارِيِّ فِي تَرَاجُمِهِ، وَمِنْ خِلَالِ نَقْلِهِ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، أَنَّ مِنْ طَرُقِ تَحْمِيلِ الْحَدِيثِ الْمُنَاوَلَةَ .

. والشاهد من الحديث : كتابة النبي ﷺ لأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابَةً وَنَاوَلَهُ وَقَالَ: "لَا تَقْرَأْهُ.." اهـ

رابعاً: المكاتبة.

وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب، وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك، وهو حاضر. ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه.⁽⁴⁾
عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: "قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ

(1) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُجَدِّدٍ، شَمْسُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ، مُؤَرِّخُ حِجَّةٍ، وَعَالِمٌ بِالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: فَتْحُ الْمَغِيبِ شَرْحُ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَالضُّوءُ اللَّامِعُ فِي أَعْيَانِ الْقُرْنِ التَّاسِعِ، تُوْفِيَ 902 هـ، يَنْظُرُ: الضُّوءُ اللَّامِعُ فِي أَعْيَانِ الْقُرْنِ التَّاسِعِ، تَحْقُوقٌ، دَارُ مَكْتَبَةِ الْحَيَاةِ - بَيْرُوتَ، لَاط، لَا س ط، (4/1)، وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، (194/6).

(2) فَتْحُ الْمَغِيبِ بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، لِلْسَّخَاوِيِّ، (289/2).

(3) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، (23/1).

(4) مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ، (ص 173).

الصَّحِيفَةُ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَأَنَّ الْأَسِيرَ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ" (1).

— والشاهد من الحديث : هو الصحيفة التي كانت عند علي ابن أبي طالب، وهي جملة من الأحاديث عن النبي ﷺ وفي هذا الحديث: يُستدل منه على المكاتبه .

خامسا: الكتابة في عهد النبوة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : "أَنَّ حُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ" (2) بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَركب راحلته، فَحَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ، أَوْ الْفِيلَ، شَكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ. فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ (3) فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: اكْتُبُوا لِأَيِّ فُلَانٍ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِذْخَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِلَّا الْإِذْخَرَ، إِلَّا الْإِذْخَرَ" (4).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُقَالُ: يُقَادُ بِالْقَافِ، فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ شَيْءٍ كَتَبَ لَهُ؟ قَالَ: كَتَبَ لَهُ هَذِهِ الْخُطْبَةُ. (5)

(1) أخرجه البخاري، في كتاب العلم، باب: كتابة العلم (رقم: 111)، (33/1)

(2) هي مكة بيت الله الحرام، أبدلت الميم باء وقيل بكة، بطن مكة، وقيل: موضع البيت المسجد ومكة وما وراءه، وقال ابن الكلبي: سميت مكة لأنها بين جبلين بمنزلة المَكْوَك. ينظر: معجم البلدان، لشهاب الدين ياقوت، د تحق، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، (182/5).

(3) أحد بلدان المسلمين، وعاصمتها صنعاء، سميت بهذا الاسم لتيامنهم إلينا، حدّ اليمن من وراء تثلث وما سامتها إلى صنعاء وما قاربها إلى حضرموت والشعر وعمان إلى عدن أبين وما يلي ذلك، والنسبة إليهم: يمني، ينظر: معجم البلدان، لشهاب الدين ياقوت الرومي (448/5).

(4) أخرجه البخاري، في كتاب العلم، باب: كتابة العلم (رقم: 112)، (33/1). ومسلم في كتاب: الحج، باب:

تحريم مكة وصيدا وخلاها و شجرها و لقطتها، (رقم: 1355)، (988/2).

(5) نفس المصدر، (33/1).

— في الحديثين دليل الكتابة، وأنها كانت في عهد النبوة وقد نقل النووي رحمه الله الإجماع على ذلك فقال: "قوله ﷺ "لا تكتبوا عني غير القرآن ومن كتب عني غير القرآن فليمحه"، أجمع المسلمون على جوازها — الكتابة — "اهـ⁽¹⁾.

ومن خلال الحديث يتبين أنه ناسخ لحديث النهي عن الكتابة غير القرآن، ولفظه: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسِبُهُ قَالَ - مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " ⁽²⁾.

سادساً: السماع .

وهو ينقسم إلى إملاء، وتحديث من غير إملاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه، وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير. ⁽³⁾

قال البخاري رحمه الله: "بابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا.

وَقَالَ لَنَا الْحُمَيْدِيُّ: كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ ⁽⁴⁾ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ وَاحِدًا.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ⁽⁵⁾.

وَقَالَ شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً.

وَقَالَ حُذَيْفَةُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ. ⁽⁶⁾⁽¹⁾

⁽¹⁾ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (130/18).

⁽²⁾ أخرجه مسلم، في كتاب: الزهد و الرقائق، باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (رقم: 3004) و (2298/4).

⁽³⁾ مقدمة ابن الصلاح، (ص132).

⁽⁴⁾ هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي مولى محمد بن مزاحم، أخي الضحاك بن مزاحم، الإمام الكبير، حافظ العصر، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي، الكوفي، ثم المكي، سمع من: زياد بن علاقة، والأسود بن قيس، وعبيد الله بن أبي يزيد، وابن شهاب الزهري، حدث عنه: الأعمش، وابن جريج، وشعبة - وهؤلاء من شيوخه - وهام بن يحيى، توفي 198هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (8/456).

⁽⁵⁾ أخرجه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، (رقم: 3208)، (4/111). ومسلم في كتاب:

القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه، (رقم: 2643)، (4/2036).

⁽⁶⁾ أخرجه البخاري في كتاب: الرقاق، باب: رفع الأمانة، (رقم: 6497)، (8/104). ومسلم في كتاب: الإيمان،

— نقل البخاري عن شيخه الحميدي⁽²⁾ وشقيق بن عبد الله وحذيفة بن اليمان جملة من الآثار تفيد السماع عمن أخذوا، وأما عن ابن مسعود قوله: حدثنا، أي سمعت من النبي ﷺ وتفيد أنه كان في مجلس.

كما أنه يستفاد من قول الحميدي: أن ابن عيينة عنده حدثنا و أخبرنا و أنبأنا، أن بعض أهل الحديث لا يفرقون بينهم.

سابعاً: ضبط السماع والإسناد.

عن ابن عباس، قال: قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - : "تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ"⁽³⁾.

— الشاهد من الحديث: تسمعون ويسمع منكم، فيه أن ضبط السماع يكون وسيلة لضبط السند واتصاله ومنه يحفظ الحديث أثناء تأديته على الصحيح كما سمعته، والضبط من شروط الحديث الصحيح.

ثامناً: القراءة على الشيخ:

قال العراقي⁽⁴⁾ رحمه الله:

باب: رفع الأمانة و الإيمان من بعض القلوب، (رقم: 143)، (126/1).

⁽¹⁾ صحيح البخاري، (22/1).

⁽²⁾ هو عبد الله ابن الزبير ابن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي أبو بكر ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة من العاشرة، روى عنه البخاري في الصحيح 75 حديثاً، وروى عن سفيان بن عيينة، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعده إلى غيره، توفي 219هـ، ينظر: تقريب التهذيب، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني تحق: مُجَدَّ عوامة، دار الرشيد سوريا، ط1، 1986م، (ص303)، والأعلام للزركلي، (87/4).

⁽³⁾ رواه أبي داود في كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم، (رقم: 3659). و أحمد في مسنده، مسند: بني هاشم، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، تحق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، (رقم: 2945)، (337/3). وصححه الأرنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود، دار الرسالة (500/5).

⁽⁴⁾ هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، بحاث، من كبار حفاظ الحديث، من مؤلفاته: المغني عن حمل الأسفار في الإسفار والتقييد والإيضاح، توفي: 806هـ، ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، (171/4).

ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الَّتِي نَعْتَهَا ... مُعْظَمُهُمْ عَرْضًا سَوًا قَرَأْتُهَا

مِنْ حِفْظٍ أَوْ كِتَابٍ أَوْ سَمِعْتَا ... وَالشَّيْخُ حَافِظٌ لِمَا عَرَضْتَا⁽¹⁾

عن أنس بن مالك يقول: "بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ. فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِيُّ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ أَجَبْتُكَ. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَا بَجْدَ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ. فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنْ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى قُرَاتِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بَنِي ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ".⁽²⁾

— يُسْتَدَلُّ مِنَ الْحَدِيثِ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ، وَهِيَ أَحَدُ طَرُقِ تَنْحَمِلُ الْحَدِيثِ، وَالشَّاهِدُ مِنْهُ: قِرَاءَةُ ضِمَامٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ أَمَرَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ، وَإِخْبَارُ قَوْمِهِ بِذَلِكَ. قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَارُوهُ.⁽³⁾

الفرع الثاني: الاستدلال لأداء الحديث وعدم الكذب فيه.

أولاً: عدم الكذب أثناء التحديث.

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ

(1) التبصرة و التذكرة في علوم الحديث، لزين الدين العراقي، البيت: 375-376، (ص126).

(2) سبق ترجمته، (ص49).

(3) صحيح البخاري، (ج1/ص23).

وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَخَذَ الْكَاذِبِينَ⁽¹⁾.

— يستدل من الحديث كما هو واضح من لفظه، تحريم الكذب وخلق الأحاديث ووضعها، وكذلك من علم أو ظن أنه كذب عنه ﷺ فهو بمنزلة من تعمد الكذب عليه.
ثانيا: رواية الأكابر عن الأصاغر .

عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي، مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُنَادِي: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكُنْتُ فِي صَفِّ النِّسَاءِ الَّتِي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «لَيْلَزَمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "إِنِّي وَاللَّهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ، لِأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا، فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَالِ... وساق الحديث"⁽²⁾.

— الشاهد "وحدثني حديثاً"، وفيه جواز رواية الحديث عمن هو دون منك في العلم و المنزلة كما روى النبي ﷺ عن تميم بن أوس الداري، وقوله: "وافق الذي حدثكم به" يُستدل منه على تأكيد الرواية.

ثالثا: تحريم الكذب على رسول الله ﷺ.

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: «إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ. قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

(1) أخرجه أحمد، في مسند الكوفيين، (رقم: 18240)، (174/30). ومسلم في المقدمة، باب: وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين، (ص: 8). وأخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب: باب ما جاء فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب (رقم: 2662). والجوهر في مسند الموطأ (رقم: 26)، تحق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي أبو سريح، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1، 1997م، (ص: 93). وعن علي بن أبي طالب أخرجه ابن ماجه في أبواب السنة، باب: باب من حدث عن رسول الله ﷺ عليه وسلم حديثاً وهو يرى أنه كذب (رقم: 38)، (14/1)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي، (رقم: 2662)..

(2) أخرجه مسلم، في كتاب: الفتن وأشرط الساعة، باب: قصة الجساسة، (رقم: 2942)، (4/ص: 226).

"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (1).

— يُستدلُّ من الحديث: على تحريم الكذب عنه ﷺ وتغليظ العقوبة عن ذلك، وهي: مقعد من النار.

وقول الراوي: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله، دلالة على خصوصية الحديث عن رسول الله ﷺ، وأنه لا يحق لأحد أن يروي عنه إلا بحديث علم أنه صحيح.

رابعاً: مراعاة الناس أثناء التحديث.

بوب البخاري: بَابُ مَنْ حَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا، وَقَالَ عَلِيُّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، اتَّخِذُوا أَنَّ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟» (2).

عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ» (3).

— من خلال الأثر عن علي يُستدلُّ على: مراعاة الناس عند إرادة تحديثهم، فليس من الصواب رواية كل ما تسمع، فمراعاة الحال، أن ينظر فيمن تحدث، لأنك إذا حديث عواماً بحديث لا يقبله عقولهم كذبوا الله ورسوله.

ومن أثر ابن مسعود، يُستدلُّ على تأكيد لما قال علي ابن أبي طالب، ، لأن الناس تتفاضل في التلقي، والشاهد: إلا كان لبعضهم فتنة، دلالة على أن ليس يُروى كل ما سمع، فربما الرواية تكون فتنة لمن سمعها وهو لا يدرك معناها.

خامساً: جواز تخصيص الناس بشيء من الحديث.

عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذُ رَدِيقُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: يَا مُعَاذُ. قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا. قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ

(1) أخرجه البخاري، في كتاب: العلم، باب: إِثْمُ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (رقم: 107)، (33/1).

(2) أخرجه البخاري، في كتاب العلم، باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم، كراهية أن لا يفهموا، (رقم: 127)، (37/1).

(3) أخرجه مسلم، في المقدمة، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، (11/1).

صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: إِذَا يَتَكَلَّمُوا. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا⁽¹⁾.

— الشاهد من الحديث: قول الراوي "وأخبر بها معاذ عند موته، جواز تخصيص الناس بشيء من الحديث دون آخرين، لأن النبي ﷺ قال له: "لا تخبرهم فيتكلموا"، فيدلُّ على جواز عدم التحديث لمصلحة.

سادساً: مشروعية تبليغ الحديث.

عن ابن عباس، قال: قال رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ"⁽²⁾.

— في الحديث: دلالة على مشروعية تبليغ الحديث من قبل الصحابة ونقله للتابعين، وسماع الأتباع منهم.

سابعاً: كراهة التدليس أثناء التحديث.

عن جابر ابن عبد الله قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِينٍ كَانَ عَلَى أَبِي فَدَقَّقْتُ الْبَابَ، فَقَالَ: مَنْ ذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا، فَقَالَ: أَنَا أَنَا كَأَنَّهُ كَرِهَهَا»⁽³⁾.

— قوله: كأنه كرهها، دلالة على كراهة التدليس لأن المستأذن لم يُفصح باسمه لأن إجابة السائل بأنا لا يعرّف المسؤول، وفيه كراهة الإبهام وعم استحبابه.

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: مَنْ حَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْلًا دُونَ قَوْلٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا (رقم: 128)، (37/1). ومسلم في كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (رقم: 32)، (67/1).

(2) سبق تخريجه، (ص55).

(3) أخرجه البخاري، في كتاب: الاستئذان، باب: إذا قال: مَنْ ذَا؟ فقال: أَنَا؟، (رقم: 6250)، (ج/55). ومسلم، في كتاب: الآذان، باب: كراهة قول المستأذن: أَنَا، إذا قيل: مَنْ هَذَا؟ (رقم: 2155)، (3/1697).

المطلب: الثاني: الاستدلال للرواية باللفظ و المعنى.

سيتفرغ عن هذا المطلب فرعان: وسأجعل الأول خاصاً بالرواية باللفظ و الثاني: خاص بالرواية بالمعنى.

الفرع الأول: الرواية باللفظ.

وهو أن يؤدي الراوي المروي على لفظه الذي سمعه من غير تحريف ولا تغيير، وهذا القسم لا خلاف في جوازه وقبوله إذا توافرت فيه شروط القبول.⁽¹⁾

أولاً: التشديد على الرواية باللفظ.

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنْ مُتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ. قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ"⁽²⁾.

— فيه: التشديد على الرواية باللفظ، كما صَوَّبَ النبي ﷺ الصحابي وموضع الشاهد من الحديث: قوله: "ونبيك الذي الذي أرسلت"، فهذه دلالة على وجوب الرواية باللفظ وهي مذهب مالك وغيره.

روي عن مالك يقول: "مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَعُدُّ

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي، ل طلا س ن، (ص40).

(2) أخرجه البخاري، في كتاب: الوضوء، باب: بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ، (رقم: 247)، (58/1).

الَلْفَظَ ، وَمَا كَانَ عَنْ غَيْرِهِ فَأَصَبَتْ الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ" (1).

ثانياً: التحري لضبط الحديث .

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (2).

— في الحديث، دلالة للتحري شديد على الضبط، والشاهد: (ما لم أقُل). فعند الضبط يتعدى للرواية كما سمع من غير أن يزيد أو ينقص.

رابعاً: عدم الإخلال باللفظ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ" (3).

ويُستدل ما يلي: أن الحديث وبالأخص ما بينى عليه فعل توقيفي، كالتشهد في الصلاة وغيرها، فإنه لا تجوز الرواية فيه بالمعنى، والشاهد: (كما يعلمنا السور من القرآن)، دليل على أن الحديث كالقرآن من جهة التلقي، وأن الإخلال فيه وبالأخص ما ذكرنا، كالإخلال بالقرآن.

خامساً: من الفقه الرواية باللفظ.

عن زيد بن ثابت، قال: سمعتُ رسولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: "نَضَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ" (4).

— يُستدل من الحديث الحرص الفقه، وأن حامل الفقه يؤديه إلى الفقه الآخر ، وتأدية

(1) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، (ص189).

(2) أخرجه البخاري، في كتاب: العلم، باب: بَابُ إِنْ مَن كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (رقم: 109)، (33/1).

(3) أخرجه مسلم، في كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، (رقم: 403)، (302/1).

(4) سبق تخريجه، (ص17).

الفقه من أقوال المعصوم عليه السلام تكون باللفظ لا المعنى، قال الخطيب البغدادي ⁽¹⁾ رحمه الله: "فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمُبْلَغُ أَوْعَى مِنَ السَّامِعِ وَأَفْقَهُ، وَكَانَ السَّامِعُ غَيْرَ فَقِيهِ وَلَا مِمَّنْ يَعْرِفُ الْمَعْنَى، وَجَبَ عَلَيْهِ تَأْدِيَةُ اللَّفْظِ لِيَسْتَنْبِطَ مَعْنَاهُ الْعَالِمُ الْفَقِيهُ" اهـ ⁽²⁾.

الفرع الثاني: الرواية بالمعنى.

قال ابن الصلاح: هو الذي تشهد به أحوال الصحابة، والسلف الأولين، وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ. ⁽³⁾

أولاً: جواز رواية الحديث بالمعنى..

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ⁽⁴⁾، عَنْ أَبِيهِ: "ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ أَوْ بِرِمَامِهِ قَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟! فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ. قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. فَقَالَ: أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ" ⁽⁵⁾.

(1) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب، أحد الحفاظ المؤرخين، من مصنفاته: الكفاية في علم الرواية و الجامع لأخلاق الراوي ، توفي 463هـ، ينظر: طبقات الشافعين، لأبي الفداء ابن كثير، تحقق: د أحمد عمر هاشم، د مُجَّد زينهم مُجَّد عزب، كتبة الثقافة الدينية، لا ط، 1993م، (ص441)، والأعلام للزركلي، (1/172).

(2) الكفاية في علوم الرواية، للخطيب البغدادي، (ص200).

(3) مقدمة ابن الصلاح، (ص214).

(4) هو عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي أبو بحر البكراري البصري، قال أحمد لا بأس به وقال في موضع آخر عن أبي داود صالح، روى عن حميد الطويل وسعيد بن أبي عروبة، توفي 198هـ، ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، (6/225).

(5) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبُّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، (رقم: 67)، (24/1). ومسلم في كتاب: الاستقامة و المحاربين، باب: بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ، (رقم: 1679)، (3/1305).

— في الحديث: تصريح من النبي ﷺ على الرواية ونقلها وأوجب أصحابه بذلك فقال: (ليبلغ الشاهد الغائب)، أي: يبلغ الحاضر منهم الغائب عنهم.
ويُستدل من الحديث: على الرواية بالمعنى، لأن المبلغ لدين الإسلام لا يحفظه بألفاظه كما سمعها.

والرواية بالمعنى هي مذهب لبعض المحدثين كسفيان الثوري. قال رحمه الله: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني. اهـ⁽¹⁾

ثانياً: تكرار الحديث.

عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا"⁽²⁾.

— يُستدل من الحديث للرواية بالمعنى، فالشاهد من الحديث: هو تكرار النبي صلى الله عليه وسلم لكلامه. فتكرار الحديث أداة للفهم، والتكرار سبب لتغيير اللفظ ليقرب المعنى مع بقاء المعنى.

ومما سبق يُفهم أنه لا تعارض بين التشديد على الرواية بالمعنى وجواز الرواية باللفظ، فالضابط في المسألة هو عدم الإحالة عن المقصود في الحديث مع عدم تغيير اللفظ بحيث يصرف عن معناه.

(1) قواعد التحديث، لجمال الدين القاسمي، (ص230).

(2) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ (رقم: 95)، (3/1).

المطلب الثالث: الاستدلال للتثبت في الرواية و خبر الواحد.

سأعرض في هذا المطلب عدة نماذج من أحاديث نبوية لأستدل بها للتثبت في أخذ الرواية، وقبول خبر الواحد و أنه ينسخ الخبر المتواتر.

الفرع الأول: الاستدلال للتثبت في أخذ الرواية.

أولاً: الأخذ عن العدول.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ، يَنْقُوصُ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ"⁽¹⁾.

— يُستدل من الحديث وجوب التثبت من الرواية وأخذها عن العدول، لأن في كل طبقة من طبقات السماع، عدول ضابطين. والخلف هم من يجب عليهم أخذ الحديث عنهم والتثبت فيه.

ثانياً: التثبت في الحديث.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رُكْعَتَيْنِ. فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ

(1) أخرجه الطبراني ، في مسند الشاميين (رقم: 599)، تحق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ، ط1، 1984م، (ج1/344). والطحاوي في شرح مشكل الآثار عن أبي الدرداء ، باب: بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَفْعِهِ مِيرَاثِ الْمُتَوَقِّ فِي زَمَنِهِ إِلَى مَوْلَاهُ الْأَسْفَلِ الَّذِي كَانَ أَعْتَقَهُ (رقم: 3884) تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1994م. (ج1/12). صححه الألباني في تحقيقه لكتاب: مشكاة المصابيح للتبريزي، (82/1).

بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَهُوَ جَالِسٌ⁽¹⁾.

— قوله عليه الصلاة والسلام: أصدق ذو الدين، دلالة على تثبت النبي ﷺ من خبر ذو الدين وهو: تقصير الصلاة. فلما تثبت النبي ﷺ من الخبر قبله وعمل به. ويُستدل من الحديث وجوب التثبيت في أخذ الحديث.

ثالثا: التثبيت في الرواية.

عَنْ أَسْمَاءَ بِنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ⁽²⁾، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ " ثُمَّ تَلَا ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: 135]⁽³⁾.

— يُستدل من الأثر عن علي بن أبي طالب وجوب التثبيت في الرواية وعدم قبولها مطلقاً،

(1) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، في كتاب: الصلاة، باب: بَابُ مَا يَفْعَلُ مَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ سَاهِيًا (رقم: 59)، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1985م، (93/1) واللفظ له. والبخاري في كتاب: الأذان، باب: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ، (رقم: 714)، (144/1). ومسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة و السجود له، (رقم: 573)، (403/1).

(2) هو أسماء بن الحكم الفزاري، وقيل: السلمي. أبو حسان الكوفي، رَوَى عَنْ: علي بن أبي طالب، وروى عنه: علي بن ربيعة الوالي، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، توفي 66هـ، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف أبو الحجاج جمال الدين المزي، تحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1. 1980م، (533/2)، والثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، ط1، 1985م، (223/1).

(3) أخرجه أحمد في مسنده، مسند الخلفاء الراشدين (رقم: 56)، (223/1).. وأبي داود، في تفريع أبواب الوتر، باب: في الاستغفار (رقم: 1521)، (ج2/ص630). والترمذي، في أبواب الصلاة، باب: بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّوْبَةِ (رقم: 406)، (257/2)، وابن ماجه ، في كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في أَنَّ الصَّلَاةَ كَفَّارَةٌ (رقم: 1395) (446/1). وقال الترمذي: «حَدِيثٌ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ» اه. صححه الألباني في صحيح أبي داود (164/4).

كما يفعل علي ابن أبي طالب من الصحابة استحلفه، فإذا حلف له صدقه. وأخذ حديثه.

الفرع الثاني: دليل قبول خبر الواحد.

عن أبي هريرة يقول: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رُكْعَتَيْنِ. فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصُرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَهُوَ جَالِسٌ".⁽¹⁾

— يُستدل من الحديث على حجية خبر الواحد، كما قبل النبي ﷺ خبر ذي اليدين وأنه واحد، كما يُستل أيضاً، جواز المخالفة لأن المخالفة تقتضي أن تتضمن خبر الواحد، كما خالف ذو اليدين الصحابة في تنبيهه للنبي ﷺ. فيُستشكل قول النبي ﷺ (أصدق ذو اليدين) بأنه ردٌ لخبر الواحد، وأنه قبل هذا إلا بعدما سأل الناس؟.

والجواب : ليس في حديث أبي هريرة ردٌ لخبر الواحد أو التثبت فيه، إنما ذو اليدين خالف الناس بين الجمع وما شاركه أحد في تذكير النبي ﷺ بأنه قصر في الصلاة. فإنه لم تأتي العادة أن ينفرد رجل من جماعة اشتركوا في أمر دون آخرين. ومن هنا جاء مصطلح الشذوذ و النكارة، لأنه إذا شارك الراوي غيره في الرواية ثم انفرد وكانت هذه المشاركة في مكان واحد، فإنه لا يقبل تفرده.

ثانياً: نسخ المتواتر بالآحاد.

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ : "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ قَالَ أَحْوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ

(1) سبق تخريجه، (ص64).

سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قِبَلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، أَنْكَرُوا ذَلِكَ.

و عَنْ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا: أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ رِجَالٌ وَقُتِلُوا، فَلَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: 143] ⁽¹⁾.

— في الحديث دلالة على أنَّ خبر الواحد يمكن أن ينسخ المتواتر كما جاء الرجل وأخبر أصحابه بتحول القبلة إلى الكعبة المشرفة، وفي الحديث دلالة على جواز قبول خبر الواحد، لأن الصحابة عندما أخبرهم بتحول القبلة قبلوا ذلك، وصرفوا قبلتهم نحو البيت مباشرة.

(1) أخرجه البخاري، في كتاب: الإيمان، باب: الصلاة من الإيمان (رقم: 40)، (17/1). ومسلم، في كتاب: المساجد و مواضع الصلاة، باب: بَابُ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ مِنَ الْقُدْسِ إِلَى الْكَعْبَةِ (رقم: 525)، (374/1).

المطلب الرابع: الاستدلال على مسائل متنوعة.

سأعرض في هذا المطلب نماذج من جملة من الأحاديث النبوية لأستدل بها على مصطلحات خاصة بعلم الحديث كالجرح و التعديل وغيره.

الفرع الأول: مصطلحات خاصة بطالب الحديث.

أولاً: الرحلة في طلب الحديث.

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ "أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنٍ الْفَزَارِيُّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ خَضِرٌ. فَمَرَّ بِهِمَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقْيَاهُ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا. فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى: بَلَى، عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْخُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْخُوتَ فَارْجِعْ، فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، وَكَانَ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْخُوتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ لِمُوسَى فَتَاهُ: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْخُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾. ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا الَّذِي قَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ" (1).

— يُستدلُّ من القصة استحباب الرحلة في طلب الحديث وفضلها والحث عليها، لذلك ذكر رسول الله ﷺ شأن صاحب موسى وهو الخضر، وفي الرحلة لطلب الحديث دليل التواضع قال الخطيب البغدادي: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّ فِيمَا عَانَاهُ مُوسَى مِنَ الدَّأْبِ وَالسَّفَرِ وَصَبَرَ عَلَيْهِ مِنَ التَّوَاضُّعِ وَالْخُضُوعِ لِلْخَضِرِ بَعْدَ مُعَانَاةٍ قَصْدِهِ مَعَ مَحَلِّ مُوسَى مِنْ

(1) أخرجه البخاري، في كتاب: العلم، باب: ما ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ (رقم: 74)، (26/1). ومسلم، في كتاب: الفضائل، باب: من فضل الخضر (رقم: 2380)، (ج4/ص1847).

اللَّهُ وَمَوْضِعِهِ مِنْ كَرَامَتِهِ، وَشَرَفِ ثُبُوتِهِ دَلَالَةً عَلَى ارْتِفَاعِ قَدْرِ الْعِلْمِ.⁽¹⁾

ثانياً: الأدب مع العالم.

عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽²⁾ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: أَبُوكَ خُذَافَةُ. ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: سَلُونِي. فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا، فَسَكَتَ"⁽³⁾.

— يُستدل من فعل عمر عليه السلام، على كيفية الأدب مع العالم وتوجيه الاستدلال: تمثل في بروك عمر أمام النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك بوب البخاري باب: من برك على ركبتيه عند الإمام أو المحدث.

ثالثاً: الجلوس عند العالم.

وحديث جبريل الطويل المشهور، عن عمر قال: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ

(1) الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1974م، (ص102).

(2) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، الإمام، العلم، حافظ زمانه، أول من دون الحديث، روى عن: ابن عمر، وجابر بن عبد الله شيئا قليلا، وروى عنه: مالك، قال علي بن المديني: له نحو من ألفي حديث، توفي 124هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، (326/5)، والأعلام للزركلي، (97/7).

(3) أخرجه البخاري، في كتاب: العلم، باب: بَابُ مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ (رقم: 93)، (30/1). ومسلم، في كتاب: الإيمان، باب: تَوْقِيرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَرْكُ إِكْثَارِ سُؤَالِهِ (رقم: 2359)، (1380/4).

اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: «أَنْ تِلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْخِفَاءَ الْغُرَاءَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»⁽¹⁾.

— في الحديث دلالة على الجلوس عند العالم أو المحدث عند طلب الحديث من عنده، فجلوس جبريل أمام النبي ﷺ وكذلك الصحابة، هذا من توقيرهم وإجلالهم للنبي ﷺ، وكذلك جلوس الطالب عند المحدث دليل توقيره وإجلاله.

رابعاً: التناوب في طلب الحديث.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: "كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ التُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ يَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ..."⁽²⁾.

— فيه دلالة على جواز التناوب في طلب الحديث كما فعل عمر مع جاره من الأنصار.

خامساً: النية في طلب الحديث.

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمُنْبَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"⁽³⁾.

(1) سبق تخريجه، (ص28).

(2) أخرجه البخاري، في كتاب: العلم، باب: التناوب في العلم (رقم: 89)، (1/ 29).

(3) أخرجه البخاري، في كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي (رقم: 1)، (1/ 6). ومسلم في كتاب:

— يُستدلُّ من الحديث وجوب استحضار النية في طلب الحديث، كما قال رسول الله ﷺ، لأن أساس كل عمل النية، وفي الحديث دلالة على جواز بدء التصنيف بهذا الحديث العظيم كما فعل البخاري في صحيحه.

الفرع الثاني: ما يتعلق بحجية السنة.

أولاً: السنة التقريرية.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: "كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".
وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ".

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: "كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ"⁽¹⁾.

— يُستدل ما رُوي عن جابر: كنا نعزل على عهد النبي، أنَّ السنة تقريرية فأقرهم النبي ﷺ على فعلهم. وأكد ذلك القرآن الكريم زمن نزوله، فلو كان إقرار النبي لهم خاطئ لنبه القرآن على ذلك.

وفي الحديث دلالة على أنه ليس في القرآن شيء يعارض السنة وليس في السنة الصحيحة شيء يعارض القرآن.

ثانياً: حجية السنة.

عن المقدم بن معدي كَرَب، عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شبعانٌ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلالٍ فأحلُّوه، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرِّمُّوه، ألا لا يحلُّ لكم لحم الحِمَارِ الأهلي، ولا كُل ذي نابٍ من السَّبُع، ولا لُقْطَةٌ مُعَاهَدٍ إلا أن يستغني عنها صاحبُها، ومن نزلَ بقوم، فعليهم أن يقرُّوه، فإن لم يقرُّوه فله أن يعقبهم بمثل قِراه" هذا اللفظ لأبي داود⁽²⁾.

الإمارة، باب: إنما الأعمال بالنية (رقم: 1907)، (1515/3).

⁽¹⁾ أخرجه البخاري، في كتاب النكاح، بابا: العزل، (رقم: 5027_5029)، (7/ص3). ومسلم في كتاب:

النكاح، باب: حكم العزل، (رقم: 1440)، (1065/2).

⁽²⁾ هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، أبو داود: إمام أهل الحديث في زمانه

ولفظ الترمذي: أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَكَيٍّ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ. وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ" (1).

— في الحديث ما يُستدلُّ به على حجّية السنة النبوية وأنها مثل القرآن في الوحي المنزل من عند الله.

وقوله: وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ، يُستدلُّ به على أن السنة صنوان للقرآن في التشريع وإصدار الأحكام في الحلال والحرام والأمر والنهي.

والحديث يدلُّ أيضاً على بيان الزيغ الذي حذر منه النبي ﷺ، وشأن المشككين في السنة هو التكبر والغرور الذي حصل لهم مع عدم الانشغال والاهتمام بالسنة، قال الطيبي في تكرار (ألا): توبيخ وتقريع نشأ من عظيم على من ترك السنة والعمل بالحديث، استغناء عنها بالكتاب، هذا مع الكتاب فكيف بمن رجع الرأي على الحديث؟ (2).

ثالثاً: لزوم السنة.

عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ "يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِي، وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ" (3).

الإمام، شيخ السنة، مقدم الحفاظ. أصله من سجستان، سمع من القعني و الطيالسي، ومع منه: أبو عيسى الترمذي و النسائي، من مؤلفاته: السنن و كتاب الزهد، توفي 275هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (203/13)، والأعلام للزركلي، (122/3).

(1) أخرجه أحمد في مسند: الشاميين (رقم: 17174)، (410/18) نحو لفظ أبي داود . وأخرجه أبي داود في كتاب: السنة، باب: لزوم السنة (رقم: 4604) (13/1). و الترمذي في أبواب العلم ، باب: بَابُ مَا تُهَيَّ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (رقم: 2664) ، (37/5) . وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ (رقم: 12)، (9/1). والحديث قال عنه الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه، وصححه محققوا السند.

(2) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى، تحق: د. عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، ط1 ، 1997م، (631/2).

(3) أخرجه مسلم، في كتاب: الفتن، باب: الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى الكفر،

— وجه الاستدلال من الحديث، قوله: (لا يستنون بسنتي) يتبين لنا أن الذم الشديد لحقهم بسبب تركم و إعراضهم عن لزوم السنة والاستئنان بها، مما يُستدلُّ به على أن السنة حجة يلزم الأخذ بها.

الفرع الثالث: الاستدلال على ما يتعلق بالصحابة و التابعين.

أولاً: معرفة الصحابة:

عَنْ مُجَاهِدٍ⁽¹⁾ قَالَ: "صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُتِيَ بِجُمَّارٍ فَقَالَ: إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً مِثْلَهَا كَمَثَلِ الْمُسْلِمِ. فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَسَكَتُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هِيَ النَّخْلَةُ"⁽²⁾.

— يُستدلُّ من الحديث على معرفة الصحابة وتاريخهم مع رسول الله ﷺ ، وكذلك تفتن ابن عمر للمسائل الخفية مما يدلُّ على شدة انتباهه و ذكائه ووجه الاستدلال منه (فأردت أن أقول: النخلة).

وكذلك يدلُّ الحديث على كيفية تعامل الصحابة مع النبي ﷺ، من خلال الأدب معه ، وفي الحديث أيضاً حياء ابن عمر من النبي ﷺ في حضرته وكذلك حيائه من الصحابة لأنه عرف الإجابة ولم يجب ، ووجه الاستدلال قوله: (فسكت).

ثانياً: معرفة تاريخ الصحابة.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى جِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِمِئَةِ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيْ

(رقم: 1847)، (3/1476).

(1) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم: تابعي، مفسر من أهل مكة، قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين، له كتاب التفسير، توفي 104هـ، ينظر: تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، (ص5)، والأعلام للزركلي، (5/278).

(2) أخرجه البخاري، في كتاب: العلم، باب: الفهم في العلم، (رقم: 72)، (1/25). ومسلم، في كتاب: صفة القيامة والجنة والنار ، باب: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ مِثْلُ النَّخْلَةِ، (رقم: 2811) ، (4/2164).

بَعْضِ الصَّفِّ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ" (1).

— يُستدل من الحديث تاريخ الصحابة ووقت سماعهم من النبي ﷺ وجهة الدلالة قوله :
(ناهزت الاحتلام)، فيتبين تاريخ سماع ابن عباس من النبي ﷺ،

رابعاً: فضل نساء الأنصار.

قَالَتْ عَائِشَةُ: " نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ " (2).

— في الأثر عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهي تبين لنا فضل نساء الأنصار وهنَّ يتفقهن في دينهن دون أن يمنعهن الحياء، وهكذا يجب أن تكون المرأة فإن نور التعلم خير لها من ظلمات الجهل.

خامساً: حفظ الصحابة.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: "قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ. قَالَ: ابْسُطْ رِدَاءَكَ. فَبَسَطْتُهُ. قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: ضُمَّهُ. فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ." (3).

— يُستفاد من الحديث: معجزة النبي ﷺ حيث أزال عن أبي هريرة رضي الله عنه النسيان الذي هو من لوازم الإنسان، واكتساب هذا من بسط الرداء، وضمه كذلك من معجزاته، حيث جعل الحفظ كالشيء الذي يغرف منه. ومن هذه المعجزة تدلُّ على قوة حفظه ﷺ.

سادساً: معرفة طبقات الصحابة و التابعين.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ، وَيَمِينُهُ

(1) سبق تخريجه، (ص50).

(2) علقه البخاري، في كتاب العلم، باب: الحياء في العلم، (38/1). ووصله مسلم، في كتاب: الحيض، باب: استحباب استعمال المغتسل من الحيض فرصة من مسلك في موضع الدَّم، (رقم: 332)، (261/1).

(3) أخرجه البخاري في كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (رقم: 119)، (35/1). ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، (رقم: 2492)، (1939/4).

شَهَادَتُهُ".

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانُوا يَضْرِبُونَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ وَنَحْنُ صِغَارٌ.⁽¹⁾

— يُسَدَّلُ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا فِي خَيْرِ الْقُرُونِ، وَبَعْدَهُمُ التَّابِعِينَ ثُمَّ أَتْبَاعُهُمْ. وَيُسْتَدَلُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الصَّحَابَةِ وَتَمْيِيزُهُمْ عَنِ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَبَتَمْيِيزِهِمْ يَجِبُ الْاطَّلَاعُ عَلَى عِلْمِ الطَّبَقَاتِ وَكُتُبِهِ.

سابعاً فضل الصحابة.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ"⁽²⁾.

— يُسْتَدَلُّ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى فَضْلِ الصَّحَابَةِ وَبَيَانِ مَكَانَتِهِمْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَسَبَبِ تَفْضِيلِهِمْ نَفَقَتِهِمْ: يَقُولُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَسَبَبُ تَفْضِيلِهِمْ نَفَقَتُهُمْ أَنَّهَا كَانَتْ فِي وَقْتِ الضَّرُورَةِ وَضِيقِ الْحَالِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ وَلَئِنْ إِنْفَاقَهُمْ كَانَ فِي نُصْرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَمَائَتِهِ⁽³⁾. والنهي عن سب الصحابة موجه إلينا من باب أولى، لأن النهي وقع في زمن الصحابة، ويقتضي الزجر لمن بعدهم.

الفرع الرابع: ما يتعلق بالعلل .

أولاً: من علل الحديث ما يكون في المتن.

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، وَأَبِي أُسَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينَ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ، وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تُنْكِرُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَنْفِرُ مِنْهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ،

(1) أخرجه البخاري في كتاب: المناقب، باب: فضائل أصحاب رسول الله ﷺ (رقم: 3651)، (3/5). ومسلم

في كتاب: الفضائل، باب: فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم (رقم: 2533)، (4/1964).

(2) أخرجه البخاري، في كتاب: أصحاب النبي ﷺ، باب: قول النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا حَلِيلًا،

(رقم: 3673)، (4/5). ومسلم، في كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة ﷺ، (رقم: 2540)،

(4/1964).

(3) شرح النووي على صحيح مسلم، (16 / 93).

فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ" (1).

— يُستدلُّ من الحديث أن من العلل ما يكون في المتن ، والعلة هي: عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه. فالحديث المعلن هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منه. (2)

ووجه الدلالة من الحديث قوله: إذا سمعتم عني حديثاً تنكرونه بقلوبكم، دلالة على أنَّ النكارة تكون بعدم استيعاب الحديث وعدم تقبله لا شرعاً ولا عرفاً، قال المناوي (3): جزم أئمتنا الشافعية بأن كل حديث أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب عليه لعصمته أو نقص منه من جهة رواية ما يزيل الوهم الحاصل بالنقص منه. (4)

ويُستدل على أن علم العلل كان في عهد النبوة ومنطلقه من هذا الحديث.

ثانياً: التعارض و الترجيح.

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ (5) أَخْبَرَ مَرْوَانَ (6): أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ. وَقَالَ مَرْوَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ: أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَقَرَّعَنَّ بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَمَرْوَانُ يَوْمَعِدِّ عَلَى

(1) أخرجه أحمد في مسنده. مسند: أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (رقم: 23606)، (20/39). وقال محققو المسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(2) مقدمة ابن الصلاح، (ص90).

(3) هو مُحَمَّدُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ تَاجِ الْعَارِفِينَ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ الْحَدَّادِيِّ ثُمَّ الْمَنَاوِيِّ الْقَاهِرِيِّ، زَيْنُ الدِّينِ: مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْدِّينِ وَالْفَنُونِ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرَحَ جَامِعِ الصَّغِيرِ وَ كُنُوزُ الْحَقَائِقِ، تُوْفِيَ 1031هـ، ينظر: الأعلام للزركلي، (204/6).

(4) فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرَحَ جَامِعِ الصَّغِيرِ، لَزَيْنِ الدِّينِ الْمَنَاوِيِّ، الْمَكْتَبَةُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى - مِصْرَ، ط1، 1356هـ (382/1).

(5) هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ الْمَخْزُومِيِّ ابْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مِنْ أَشْرَافِ بَنِي مَخْزُومٍ، ابْنُ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مِنْ أَشْرَافِ بَنِي مَخْزُومٍ، وَعَنْهُ: ابْنُهُ؛ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ - وَالشَّعْبِيُّ، وَأَبُو قَلَابَةَ، تُوْفِيَ 43هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (484/3).

(6) هو مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الْأُمَوِيِّ، ابْنُ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، الْمَلِكُ، أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيِّ، الْأُمَوِيُّ، يَكْنَى: أَبَا الْحَكَمِ، رَوَى عَنْ: عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَزَيْدٍ، وَعَنْهُ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، تُوْفِيَ 65هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، (476/3).

المَدِينَةِ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَكَّرَهُ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قَدَّرَ لَنَا أَنْ نَجْتَمِعَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَكَانَتْ لِأَبِي هُرَيْرَةَ هُنَالِكَ أَرْضٌ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ، فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ: كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَعْلَمُ⁽¹⁾.

وَقَالَ هَمَّامٌ⁽²⁾ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ⁽³⁾، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ⁽⁴⁾.
قال البخاري: وَالْأَوَّلُ أَسْنَدُ⁽⁵⁾.

— يُسْتَدَلُّ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ وَجُودُ التَّعَارُضِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، رَوَايَةُ عَائِشَةَ وَ أُمِّ سَلَمَى وَالْفَضْلُ مَعَ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَمَا يُسْتَدَلُّ مِنْ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ: وَجُودُ التَّرْجِيحِ وَتَوْضُيْفِ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ، وَالتَّرْجِيحُ هُوَ السَّبَبُ الثَّلَاثُ لِدَفْعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ قَالَ السَّخَاوِيُّ: فَصَارَ مَا ظَاهَرَهُ التَّعَارُضُ وَاقِعًا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ: الْجَمْعُ إِنْ أَمَكُنَ، فَاعْتِبَارُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، فَالتَّرْجِيحُ إِنْ تَعَيَّنَ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ⁽⁶⁾.

(1) أخرجه البخاري في كتاب: الصوم، باب: الصائمت يصبح جنباً، (1925) (29/3). ومسلم في كتاب:

الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، (رقم: 1109)، (779/2).

(2) هو همام بن منبه بن كامل بن سبيح الأبنواي الصنعاني، المحدث، المتقن، أبو عقبة، صاحب تلك الصحيفة الصحيحة التي كتبها عن أبي هريرة، حدث عنه: أخوه؛ وهب صاحب القصص، توفي 132هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (311/5).

(3) هو عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وكان ثقة قليل الحديث، روى عن والده، وروى عنه الزهري وابن اسحاق، توفي 37هـ، ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، (155/5).

(4) رواية همام عن أبي هريرة أخرجه أحمد في مسنده، (رقم: 8145) (490/13). وابن حبان في صحيحه في كتاب الصوم، باب: صوم الجنب (رقم: 3485) تحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، لا ط، 1988م، (261/8). وصححه محققو المسند. ورواية ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة أخرجه النسائي في: الكبرى، كتاب: الصيام، باب: صيام من أصبح جنباً، وَذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي ذَلِكَ، (رقم: 2937)، تحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، (260/3).

(5) صحيح البخاري. (29/3).

(6) فتح المغيث، للسخاوي، (70/4).

وما يُستدل له أيضاً على مصطلح مختلف الحديث، فهو ناتج عن هذا التعارض الذي وقع.

ومختلف الحديث له عدة تعاريف منها تعريف النووي : وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما.⁽¹⁾

وفي رواية أبي هريرة ما يُستدل على النكارة لأنه خالف ثلاثة من الصحابة، قال الإمام مسلم⁽²⁾ رحمه الله: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله.⁽³⁾

(1) التقريب و التيسير، للنووي، (ص90).

(2) مسلم أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الإمام الكبير، الحافظ، المجود، الحجة، الصادق، سمع من البخاري و مُجَد بن يحيى وإسحاق بن راهويه، وروى عنه: ومُجَد بن مخلد العطار و أبو عوانة، من مؤلفاته: الجامع الصحيح. توفي : 261هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي (557 / 12)

(3) صحيح مسلم، المقدمة، (6/1).

خاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد الله حمداً كثيراً على أن وفقني وأعاني ويسر لي إتمام هذا العمل المعنون ب: الاستدلال من القرآن و الحديث لمصطلحات علوم الحديث - نماذج مختارة - .

وبعد إتمام كتابة هذا البحث، توصلت إلى النتائج الآتية:

- يمكن الاستدلال من القرآن الكريم و السنة النبوية - حسب الجمع و الدراسة - لكثير من المصطلحات المتعلقة بعلم: مصطلح الحديث وعلومه.
- من خلال دراسة الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية تُبين لنا ثمة علم مصطلح الحديث وأنه مستمد منهما وعدد المسائل المشار إليها .
- مكانة علم الحديث ومنزلته وأنه من أقدم العلوم التي أُفردت بالتصنيف واستقلت عن بقية العلوم الأخرى، كالتفسير و بيان أصول الدين و قواعده.
- يُشير البحث إلى أن المستنبط من القرآن أو السنة لمصطلح من مصطلحات الحديث أو مسألة فيه، يجب عليه الاطلاع على ما يتعلق بها: كتعريفه وأقوال العلماء فيه، لأن معرفة ما يتعلق بهما سبب رئيسي لسهولة استنباطه .
- من خلال - الجمع و الدراسة - يتبين لنا أن علم العلل مبدؤه من حديث رسول الله ﷺ وأنه أول من تكلم فيه، كما أن مبدؤه وانطلاقه كان في عهد النبوة.
- من خلال - الجمع و الدراسة - تظهر حجية السنة النبوية وأن القرآن أكد ذلك في عدة مواضع وأن بينهما علاقة تكاملية متضمنة لأحكام التشريع والأمر والنهي.
- أكثر الاستنباط في جانب الحديث كان من الصحيحين عموماً، وبقية كتب الستة، وهذا يدل على توسع مصطلحات البحث وتشعب استمدادها.
- أكدت في الجانبين القرآني و الحديثي على خبر الواحد وأنه حجة، رداً على الذين لا يرون بحجيته ، ومن خلال الاستدلال يتبين لنا أنه حجة فيهما .
- من خلال الجمع يتبين لنا قدر الصحابة رضوان الله عليهم وإجلالهم للنبي صلى الله عليه وسلم، وحرصهم لسماع الحديث عنه.

● أخيراً: وبفضل الله علي لم أجد خلال الدراسة للنصوص عدم توافق المسائل المتعلقة بالبحث مع أدلتها، وأن جميع الأدلة متضمنة لمصطلحات البحث، وهذا يدل على أن القرآن والسنة معجزة من الله تعالى لأنهما حوت كل العلوم ومنها علم الحديث النبوي ومصطلحاته.

التوصيات و الاقتراحات:

إنني وفي ختام هذا البحث أرى من حق الله تعالى ورسوله علينا: أن نعني بالقرآن و السنة ونستخرج ما فيه خدمة لهذا الدين والاعتناء بكثير من المسائل، وكذلك من حق الأئمة المفسرون و الشراح علينا أن نعني بكتبهم تحقيقاً وخدمة لما كتبوا وذلك بإخراج الفوائد المتعلقة بعلم الحديث ومصطلحه، وبعد الخوض في غمار البحث و خلاصة نتائجه أوصي بما يلي:

1. تكثيف الجهود لبيان معرفة كل مصطلح الحديث وعلومه والاستدلال لهما مع التأكيد على أهميته، وتشجيع الباحثين لزيادة الدراسات فيه ودوره في فهم الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية من خلال استنباط المسائل المتعلقة بهذا العلم ويكون ذلك بعقد دورات وندوات في الجامعات و المعاهد و المساجد و المدارس القرآنية ... الخ التي تبين أهمية هذا العلم ومكانته .
 2. أنشاء بحوث مشابهة لمثل هذا البحث ، ويكون كل بحث خاص بجزء من المسائل كالتحمل و الأداء و خبر الواحد ... الخ، فتجمع الأدلة المتعلقة بالعنوان في بحث واحد وتدرس بالتفصيل، كما أن مثل هذه البحوث لم تُكتب بما يُشفي الغليل فيكون كاتبها ممن فتح باب هذا المجال و الإقدام عليه.
 3. العناية بالتفسير وبالأخص طلاب الحديث والباحثين فيه، لأن فيه فوائد تتعلق بالعلم لا تجدها عند علماء الحديث كما أني استنبطت من كلام سيد طنطاوي لجبر الحديث ولم أجده في حدود ما اطلعت على المصنفات الحديثة.
- ففي ختام هذا البحث أرجو أنني وفقت للبحث عما أردت البحث عنه وأكون مصيباً فيه موفقاً.

وهذا ما تم جمعه ودراسته من خلال ذكر بعض النماذج في هذا البحث الذي أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته المثلى أن يجعله نافعاً مباركاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا وسبباً لتكفير إسرافنا وسيئاتنا.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

الفهارس.

- ❖ فهرس الآيات القرآنية
- ❖ فهرس الأحاديث النبوية
- ❖ فهرس آثار الصحابة
- ❖ فهرس الأعلام المترجم لهم
- ❖ فهرس المصادر و المراجع
- ❖ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿الم﴾	1	12
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾	2	12
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾	43	26
﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾	142	36
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾	143	40
﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾	282	42
﴿فَتَذَكَّرِ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾	282	67
سورة آل عمران		
﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾	32	أ
﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾	132	27
﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾	135	65

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾	59	27 45
سورة المائدة		
﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾	123	27
سورة الأنعام		
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾	25	39
سورة يوسف		
﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلُ يَسِيرٍ﴾	65	37

37	66	﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾
سورة الحجر		
24	9	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
سورة الإسراء		
13	9	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾
سورة الكهف		
13	55	﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾
سورة النور		
39	11	﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾
44	54	﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾
سورة القصص		

31	20	﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾
سورة الأحراب		
33 25	34	﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾
سورة يس		
38	14	﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾
سورة الزمر		
24	1	﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾
سورة الحجرات		
16 33 34 80	6	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾
31	12	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَسُوا وَلَا يَعْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾
سورة النجم		

25 41	4	﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾
سورة الحشر		
44 45	5	﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾
43	7	﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾
سورة الجن		
25	26	﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾
25	27	﴿لَا مَن ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
59	جابر بن عبد الله	أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَيْنٍ
60	البراء بن عازب	إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ
75	أبي حميد و سيد	إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُوهُ فُلُوبُكُمْ
71	المقدام بن معدي كرب	أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يَوْشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ
52	أبي هريرة	أَنَّ حُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ
76	عائشة وأم سلمى	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ، وَهُوَ جُنُبٌ
73	ابن عمر	إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً مِثْلُهَا كَمِثْلُ الْمُسْلِمِ
70	عمر بن الخطاب	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
62	أنس بن مالك	أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا
57	عبد الله بن الزبير	إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
55	أنس بن مالك	بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ
29	عمر بن الخطاب	بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ،
55,58	ابن عباس	تَسْمَعُونَ، وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ
54	حذيفة بن اليمان	حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ

54	ابن مسعود	حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ
74	ابن مسعود	خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ
62	أبي بكر	ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ
56	فاطمة بنت قيس	سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُنَادِي، مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
64	أبي هريرة	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ،
27	أبي بكر الصديق	فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا، مِنَ الْغَنَمِ، مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ
27	ابن عمر	فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا، الْعُشُرُ
74	أبي هريرة	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ
51	أبي هريرة	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟
43 66	عبادة بن الصامت	كَانَ أَوَّلُ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ أَوْ أَحْوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ
34	أبي هريرة	كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ
75	أبي سعيد الخدري	لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا
69	أبي سعيد الخدري	لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا
65	علي أبي طالب	مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا
56	المغيرة بن شعبة	مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ

60	سلمة بن الأكوع	مَنْ يُقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ
61	زيد بن ثابت	نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ
17	ابن مسعود	نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ
64	أبي هريرة	يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ
72	حذيفة بن اليمان	يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايِ

فهرس أطراف آثار الصحابة

الصفحة	قائل الأثر	طرف الأثر
50 73	عبد الله بن عباس	أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ
69	أنس بن مالك	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ
68	عبد الله ابن عباس	أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى
57	علي بن أبي طالب	حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
54	شقيق بن عبد الله	سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً
50	محمود بن الربيع	عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي
52	أبي جحيفة	قُلْتُ لِإِلَهِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ
61	ابن عباس	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ
71	جابر بن عبد الله	كُنَّا نَعَزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ كُنَّا كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
65	علي بن ابي طالب	كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا
70	عمر ابن	كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ

	الخطاب	
57	ابن مسعود	مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ
52	أنس بن مالك	نَسَخَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْأَفَاقِ
74	عائشة	نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	اسم العلم
62	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
40	أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني
14	أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني
65	أسماء بن الحكم الفزاري
44	إسماعيل بن عبيد الله
25	إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء
18	الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الراهرمزي
35	تقي الدين ابن تيمية
25	جلال الدين السيوطي
24	الحسين بن مسعود بن محمد الفراء
54	سفيان بن عيينة بن أبي عمران
71	سليمان بن الأشعث ، أبو داود السجستاني
36	السيد علي بن محمد بن أبي القاسم
15	طاهر بن صالح الجزائري
76	عبد الرحمن بن الحارث ، أبو محمد
62	عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكر
55	عبد الرحيم بن الحسين، الحافظ العراقي
55	عبد الله ابن الزبير ابن عيسى القرشي
77	عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

36	عبد الله بن مُجَدِّد الأمير الصنعاني
50	عبيد الله بن موسى بن أبي المختار
51	عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، أبو عمرو
44	عطاء ابن أبي رباح
14	علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني
50	عوف ابن رافع
73	مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكيّ
24	مُجَدِّد الطاهر عاشور
18	مُجَدِّد بن إدريس الشافعي
48	مُجَدِّد بن إسماعيل البخاري
49	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيِّ
31	مُجَدِّد بن جرير بن يزيد الطبري
49	مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ
52	مُجَدِّد بن عبد الرحمان، شمس الدين السخاوي
12	مُجَدِّد بن عبد الله دراز
33	مُجَدِّد بن عبد الله ابن أبي زمين المالكي
69	مُجَدِّد بن مسلم بن عبد الله بن شَهَاب الزهري
41	مُحَمَّدُ بن نصر المروزي
50	مُجَدِّد بن يوسف بن مطر، أبو عبد الله الفبري
38	مُجَدِّد سيد طنطاوي
76	مُجَدِّد عبد الرؤوف المناوي
15	محمود الطحان ، أبو حفص

77	مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي
12	مساعد بن سليمان الطيار
77	مسلم أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري
34	مقاتل بن سليمان
45	ميمون بن مهران
77	همام بن منبه ،الصنعاني
33	يحيى بن شرف الدين أبو زكريا النووي

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: القرآن الكريم " برواية حفص عن عاصم " .

ثانياً: الكتب و الرسائل العلمية.

- الإشارات القرآنية للعلوم الحديثة- دراسة نقدية، أحمد عبد الله عيد المخيال، ، مجلة كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، المجلد38، العدد2، 2021.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر بيروت لبنان، لا ط، 1995م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط5، 2002م، لا س ن.
- تاج العروس، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، دار الهداية، لا ط، 1431هـ..
- التبيان في أقسام القرآن، لمحمد ابن أبي بكر شمس الدين ابن القيم الجوزية، تحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لا ط ، لا س ن.
- التحرير و التنوير. لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر تونس، لا ط، 1984م.
- تدريب الراوي شرح تقريب النووي، جلال الدين السيوطي، أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، دار طيبة، لا ط، لا س ن.
- التعريفات. لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني تحقق: جماعة من العلماء ،دار الكتب العلمية، ط1، 1983م.
- تفسير الإمام الشافعي، للإمام محمد ابن إدريس الشافعي، تحقق: د. أحمد بن مصطفى الفزان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية_ المملكة العربية السعودية، لا ط، 2006م.
- تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي ،تحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، ط1، 2002م.
- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار

مصطفى الباز _ السعودية، ط3، 1998م.

● تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقق: محمد حسين شمس الدين، ادار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، ط1، 1998م.

● التفسير الوسيط، لمحمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط1، لا س ن.

● تفسير مقاتل بن سفيان، لأبي الحسن مقات بن سفيان الأزدي، تحقق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث - بيروت، ط1، 2001م.

● التقاسيم والأنواع، محمد بن حبان، تحقق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، لا ط، 1988م.

● تقريب التهذيب، لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني تحقق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، ط1، 1986م.

● التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، ط1، 1988م.

● تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، د تحقق. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.

● توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح)، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط1، 1995م.

● توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد ابن إسماعيل الحسني المعروف بالأمر الصنعاني، تحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، لا ط، 1997م.

● تيسير مصطلح الحديث، لمحمد طحان النعيمي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط10، 2004م.

- الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، ط1، 1985م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير، أبو جعفر الطبري تحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001م.
- الجامع الصحيح ، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي (وصَوَّرَها: دار إحياء التراث العربي)، د س ن.
- الجامع الصحيح، مُحمَّد ابن إسماعيل البخاري، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1894هـ، ثم صَوَّرَها بعنايته: د. مُحمَّد زهير الناصر، ط1، 2001م ، لدى دار طوق النجاة - بيروت
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقق: مراقبة / مُحمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صدر اباد/ الهند، ط2، 1972م.
- الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1974م.
- الرسالة، للإمام مُحمَّد ابن إدريس الشافعي، تحقق: أحمد شاكر، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط1، 1940م.
- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين مُحمَّد ابن الجوزي، تحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 2001م.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى السباعي، طبعة المكتب الإسلامي، ط3، 1982م.
- السَنَّة، لأبي عبد الله مُحمَّد بن نصر الحَجَّاج المروزي، تحقق: سالم أحمد السلفي،

مؤسسة الكتب الثقافية _ بيروت، ط1، 1987م.

● السنن، أحمد بن شعيب النسائي، تحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ، ط1، 2001م.

● السنن، مُحمَّد بن عيسى الترمذي، تحقق: أحمد مُحمَّد شاکر و مُحمَّد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر . ط2، 1975م.

● السنن، مُحمَّد بن يزيد بن ماجة، تحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - مُحمَّد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية ، ط1، 2009م.

● الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مُحمَّد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي، ل ط لاس ن.

● سير أعلام النبلاء، لشمس الدين ذهبي، تحقق: مجموعة من المؤلفين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.

● السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، تحقق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، لاط، 1995م.

● شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م.

● شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر بن مُحمَّد، زين الدين المعروف بابن العيني الحنفي، تحقق: د. شادي بن مُحمَّد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، لا ط. 2011م.

● صحيح الترغيب و التهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م.

● الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، تحقق، دار مكتبة الحياة - بيروت، لاط، لا س ط.

- طبقات الشافعية الكبرى، لثاج الدين السبكي، تحقق: محمود الطناجي و عبد الفتاح مُحمَّد محلو، هجر للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، 1413هـ.
- طبقات الشافعين، لأبي الفداء ابن كثير، تحقق: د أحمد عمر هاشم، د مُحمَّد زينهم مُحمَّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، لا ط، 1993م.
- طبقات الشافعين، لأبي الفداء ابن كثير، تحقق: د أحمد عمر هاشم، د مُحمَّد زينهم مُحمَّد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، لا ط، 1993م.
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله مُحمَّد ابن سعد البصري، تحقق: مُحمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1990م.
- العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، شمس الدين مُحمَّد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقق: مُحمَّد حامد فقي، دار الكاتب العربي - بيروت، لا ط، 1938م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة بيروت، لا ط، 1973هـ، ترتيب: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محي الدين الخطيب.
- فيض القدير شرح جامع الصغير، لزين الدين المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط1، 1356هـ .
- كتاب تفسير القرآن، لأبي بكر مُحمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقق: سعد بن مُحمَّد سعد، دار النشر: دار المآثر - المدينة النبوية ،لاط، 2002م.
- لسان العرب ، مُحمَّد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ،دار صادر بيروت، ط3، 1414 هـ.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين ابن تيمية، تحقق: عبر الرحمان ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ، لا ط، 1995م.
- المحرر في علوم القرآن. د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي. ط2، 2008 م.
- المحرر في علوم القرآن. د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي. ط2، 2008 م

- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.
- مسند الموطأ، عبد الرحمن الجوهرى، تحقق: لطفي بن مُحمَّد الصغير، طه بن علي بُو سريح، دار الغرب الإسلامي - بيروت -، ط1، 1997م.
- المسند، أحمد بن حنبل، تحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.
- مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي، تحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1994م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن مُحمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية، بيروت. لا ط، د س ن.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي مُحمَّد الحسين بن مسعود بن مُحمَّد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1999م.
- معجم البلدان، لشهاب الدين ياقوت، د تحقق، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.
- المعجم الوسيط. مجموعة من المؤلفين، دار الدعوة، لا ط، د س ن.
- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، لا ط، 1986م.
- مصطلح الحديث، مُحمَّد بن صالح بن مُحمَّد العثيمين، مكتبة العلم، القاهرة، ط1، 1994م
- مقاييس اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقق: عبد السلام مُحمَّد هارون، دار الفكر، لا ط، 1979م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392هـ.
- منهج النقد في علوم الحديث، نورد الدين عتر، دار الفكر، دمشق - سورية، ط3،

1983م.

• الموطأ، مالك بن أنس، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي،

لبنان، 1985م.

• النبأ العظيم . عبد الله بن محمد دراز ، دار القلم للنشر والتوزيع، لاط، 2005م.

• نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتى على

الله عز وجل من التوحيد، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي

السجستاني، تحقق: رشيد الألمعي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، لاط، 1998م.

• النكت و العيون، لأبي الحسن علي بن البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، تحقق:

السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، لاط ،

لا س ن.

• موقع إسلام ويب: (<https://www.islamweb.net/ar>)

• موقع الجزيرة: (<https://www.aljazeera.net>)

• موقع رابطة العلماء السوريين: (<https://islamsyria.com/ar>)

فهرس الموضوعات

10	مقدمة.....
10	المبحث التمهيدي:.....
10	التعريف ببعض مصطلحات البحث.....
11	المطلب الأول: تعريف القرآن والسنة.....
11	الفرع الأول: تعريف القرآن لغة واصطلاحاً.....
13	الفرع الثاني : تعريف السنة لغة واصطلاحاً.....
14	المطلب الثاني : تعريف علم مصطلح الحديث.....
14	الفرع الأول : تعريف علم مصطلح الحديث لغة واصطلاحاً.....
15	الفرع الثاني: تعريف علم مصطلح الحديث باعتباره مركب إضافي.....
	المطلب الثالث: نشأة علم مصطلح الحديث وبيان المصنفات التي أفردت بالتصنيف
16	فيه.....
16	الفرع الأول : نشأة علم مصطلح الحديث ونبذة عنه ومن أول من كتب فيه.....
18	الفرع الثاني: المؤلفات التي أفردت بالتصنيف فيه.....
24	المطلب الثالث: العلاقة بين القرآن و السنة.....
24	الفرع الأول: من جهة مصدرهما.....
25	الفرع الثاني: علاقتهما من جهة تضمينهما للأحكام التشريعية.....
27	الفرع الثالث: مراجعة تكاملهما.....
30	المبحث الأول:.....
30	الاستدلال من القرآن لمصطلحات البحث.....
31	المطلب الأول: الاستدلال لخبر الواحد و التثبت فيه.....

31	الفرع الأول: الاستدلال من قصة موسى عليه السلام لقبول خبر الواحد
32	الفرع الثاني: الاستدلال للتثبت في نقل الأخبار
35	المطلب الثاني: الاستدلال لجبر الحديث الضعيف و تقويته
35	الفرع الأول: جبر الحديث الضعيف بما ورد في آية الدين
36	الفرع الثاني: تقوية الحديث الضعيف من خلال تعدد مخارجه
40	المطلب الثالث: الاستدلال على رد رواية الزنديق و المبتدع
40	الفرع الأول: رد رواية الزنديق. ويُستدل على هذا ما يلي:
41	الفرع الثاني: رد رواية المبتدع
42	المطلب الرابع: حجية السنة النبوية من القرآن الكريم
42	الفرع الأول: إثبات حجية السنة من القرآن الكريم
45	الفرع الثاني: تأكيد القرآن على الأخذ بأمر الرسول ونهيه ورد الاختلاف له. .
48	المبحث الثاني:
48	الاستدلال من الحديث لمصطلحات البحث
49	المطلب الأول: الاستدلال لتحمل والأداء
49	الفرع الأول: الاستدلال لتحمل الحديث
57	الفرع الثاني: الاستدلال لأداء الحديث وعدم الكذب فيه
61	المطلب: الثاني: الاستدلال للرواية باللفظ و المعنى
61	الفرع الأول: الرواية باللفظ
63	الفرع الثاني: الرواية بالمعنى
65	الفرع الأول: الاستدلال للتثبت في أخذ الرواية
67	الفرع الثاني: دليل قبول خبر الواحد
69	المطلب الرابع: الاستدلال على مسائل متنوعة
69	الفرع الأول: مصطلحات خاصة بطالب الحديث
72	الفرع الثاني: ما يتعلق بحجية السنة

74	الفرع الثالث: الاستدلال على ما يتعلق بالصحابة و التابعين
76	الفرع الرابع: ما يتعلق بالعلل
80	خاتمة
84	الفهارس
98	قائمة المصادر و المراجع